



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات في النمو الاقتصادي

العراق حالة دراسية

بحث مقدم من قبل الطالب

وميض كريم عبد الرحيم

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل

شهادة الدبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراستات الجدوى

الاقتصادية

بإشراف

ا.م.د. خضير عباس الوائلي

2021 م

1442 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله



﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي
السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا
بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ
كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة الآية (255)

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا
إلى من أحمل اسمك بكل افتخار إلى من علمني العطاء بدون أنتظار
إلى من يرتعش قلبي بذكره والذي أطال الله في عمره
إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيقها قدرها إلى ملاكي وسر وجودي في الحياة
إلى من كأن دعاؤها سر نجاحي وبلسم جراحي
والدتي حفظها الله ورعاها.
إلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي الأعزاء
إلى أغلى ما أملك في هذا الوجود
زوجتي وأولادي
إلى كل من علمني حرفاً أساتذتي
إلى زملائي وزميلاتي
إلى كل من احتواه قلبي ونسيه قلبي.

الباحث

شكر و عرفان

أول مشكور هو الله عز وجل

ثم النبي الأكرم (صل الله عليه وآله وسلم) والأئمة الأطهار

وخيرة العباد من العلماء والشهداء

يسرني أن أتوجه بأسمى الشكر والعرفان إلى كل من تفضل علي بتعليمي ولو بحرفاً واحداً أو نصحتني أو أرشدني أو وجهني طيلة فترة حياتي بشكل عام ومن ساهم معي في إعداد هذا البحث في أي مرحلة من مراحل

كما اتقدم بقائق الشكر والعرفان لرئاسة قسم الاقتصاد واعضاء لجنة المناقشة وأخص منهم أستاذي الفاضل

الدكتور (خضير عباس الوائلي)

على مساندي وإرشادي بالنصح والتصحيح، كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل أساتذتي السابقين ممن كان لي التشرف بالتعلم على أيديهم، وإلى جميع زملائي على تعاونهم معي.

الباحث

المستخلص

يعد الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر نشاطاً من الأنشطة الاقتصادية المهمة الذي يساهم بشكل فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام بعدما أصبح هذا الموضوع هدفاً رئيسياً تسعى له معظم الدول لتحقيقه من أجل زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، كما أن قطاع الاتصالات يعد من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وهو الذي يحقق عائداً كبيراً للدولة وذلك عن طريق فرض الرسوم والضرائب ولما يمتلكه من سرعة اتساع ونظراً لأهمية هذا القطاع وما يحققه من عوائد مالية كبيرة فقد تنافست الشركات الاستثمارية للعمل فيه، ولذلك فقد ركز هذا البحث على قياس أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في العراق للفترة من (2004 - 2019).

فقد ضم البحث في طياته التعرض لمفهوم الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه وبيان أنواعه وأهم النظريات المفسرة له كما تطرق البحث لبيان مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وأنواعه وأهم نظرياته ومن ثم بيان علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي ومن ثم قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار في قطاع الاتصالات والنمو الاقتصادي وذلك عن طريق تحليل واقع الاتصالات بالعراق ومن ثم الانتقال إلى التحليل العملي عن طريق اختبار الاستقرارية لمتغيرات الأنموذج للسلسلة الزمنية ومن ثم اختبار التكامل المشترك ومن ثم تقدير نموذج الأنحدار الذاتي.

وقد بين البحث أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للسنة السابقة والناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية أي أن تغير GDP لسنة السابقة بمقدار وحدة واحد سيؤدي إلى زيادة GDP للسنة الحالية بمقدار 0.99 وكذلك فإن الأثر موجب وهذا مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية ، أما متغير الاستثمار في قطاع الاتصالات (ITS) لسنة سابقة فإنه أيضاً يرتبط بعلاقة عكسية مع GDP للسنة الحالية إذ أن زيادة ITS لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض GDP للسنة الحالية بمقدار 6.89 وحدة وذلك لأن طبيعة الاستثمار في قطاع الاتصالات هو استثمار أجنبي وعليه فإن عوائد هذا الاستثمار سوف ينتقل منها إلى خارج البلد دون الاستفادة منها محلياً وكذلك عدم وجود توجه للدولة بالاستثمار في هذا القطاع المربح.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	المستخلص
هـ	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ح	قائمة الاشكال
1	المقدمة
2	مشكلة البحث
2	أهمية البحث
2	فرضية البحث
2	أهداف البحث
3	منهجية البحث
3	هيكلية البحث
4 – 42	الفصل الأول الاستثمار والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما
5	تمهيد
6	المبحث الأول الاستثمار
6	أولاً: مفهوم الاستثمار

9	ثانياً: العوامل المحددة للاستثمار
16	ثالثاً: أنواع الاستثمار
18	رابعاً : نظريات الاستثمار
27	المبحث الثاني النمو الاقتصادي،
27	أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي
28	ثانياً: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي
34	ثالثاً: نظريات النمو الاقتصادي
39	رابعاً: انواع النمو الاقتصادي
40	خامساً: العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي
66 – 43	الفصل الثاني قياس وتحليل للعلاقة بين الاستثمار في قطاع الاتصالات والنمو الاقتصادي
44	تمهيد
45	المبحث الأول تحليل واقع قطاع الاتصالات في العراق
45	واقع قطاع الاتصالات في العراق
48	المبحث الثاني الاستثمار في قطاع الاتصالات وأثره في النمو الاقتصادي
68	الاستنتاجات
69	التوصيات
70	المصادر

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	عدد المشتركين في الهاتف النقال لشركتي (آسيا سيل، زين) للفترة 2004 - 2019	51
2	الإيرادات المتحققة لشركات الهاتف النقال في العراق (آسيا سيل، زين) للفترة (2004 - 2019) (مليون دولار)	54
3	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وحصة قطاع الاتصالات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة (2004 - 2019).	57
4	إجمالي الاستثمار والاستثمار في قطاع الاتصالات للفترة (2004 - 2019) (مليون دينار)	60
5	الديون المترتبة بذمة شركات الهاتف النقال في العراق (آسيا سيل، الأثير) للفترة (2010 - 2019)	62
6	اختبار الاستقرار	63
7	اختبار التكامل المشترك لجوهانس	64
8	عدد مدد الإبطاء لأنموذج VAR	64
9	نموذج VAR	66

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	العلاقة بين أسعار الفائدة والاستثمار	12
2	منحنى الاستثمار وتأثيره بتغير الدخل	20
3	عدد المشتركين للهاتف النقال في العراق (آسيا سيل، زين) الف مشترك للمدة (2019 - 2005)	52
4	الإيرادات السنوية لشركات الهاتف النقال في العراق (آسيا سيل، زين) مليون دولار للمدة 2005 - 2019.	55
5	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار في قطاع الاتصالات بالعراق (مليون دينار) للمدة (2005 - 2019).	58
6	Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial	65

المقدمة:

تسعى دول العالم إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار وتحسين بيئته وذلك لجلب المزيد منه إلى داخل البلد لما يلعبه من دور مهم في تعزيز اقتصادياتها إذ تتنافس معظم الدول في جذب الاستثمارات والاستفادة منها عن طريق تحويل نشاطات القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو اسرع وتوفير امكانيات متزايدة لدفع عجلة النمو، لقد اصبح التوجه الجديد للدول النامية نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدما اصبحت تعي أن ما من سبيل سوى افساح المجال للقطاع الخاص بصورة عامة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة خاصة. وذلك لتنويع مصادر النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على استخراج الثروات الباطنية.

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعبر عن مستوى التقدم للمجتمعات إذ أن النمو الاقتصادي لأيشمل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي فقط بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي يجب أن يفوق معدل الزيادة بالسكان في الأجل الطويل، وقد مر العراق بتقلبات اقتصادية وعدم استقرار ومنذ زمن ليس بالقصير وذلك بسبب الحروب التي مرت عليه والحصار الاقتصادي وتداعيات أحداث عام 2003، أن عملية النمو الاقتصادي السريع يتيح الفرصة للدولة أن توافر لمواطنيها المزيد من الاحتياجات وذلك عن طريق تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي عن طريق دعم القطاعات الإنتاجية والقطاع الخدمي فضلا عن قطاع التوزيع.

وفي عالم يشهد مزيدا من الانفتاح و تقدما كبيرا في مجال الاتصالات إذ اصبح من الضرورييات ومن أهم البنى الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في مجتمعاتنا الحديثة ومما يميز قطاع الاتصالات أنه اصبح اكثر ديناميكية وأنتشارا فضلا عن أنه يعد من قطاعات المستقبل، وقد اضاف علماء الاقتصاد قطاع الاتصالات والمعلومات إلى القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات الرافدة للناتج المحلي الإجمالي أن الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع لايمكن تنمو وتحقق أهدافها دون أن تكون هنالك سلطة تنظيمية تضمن حقوق المستثمرين وتحقق المنافسة العادلة في سوق الاتصالات، وقد هيا قطاع الاتصالات للدول النامية عموما وللعراق بشكل خاص فرصة ذهبية سأنحة ليس لتحقيق التنمية فحسب وإنما لبناء قطاع اقتصادي يمكن الاعتماد عليه.

مشكلة البحث:

أن من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي منذ فترة هو التدهور وعدم الاستقرار بسبب الاعتماد الكبير على القطاع النفطي والأهمال لبقية القطاعات التي يمكن في حالة تحفيزها وتطويرها من أن تسد ما ينتجه القطاع النفطي من إيرادات للدولة، وقطاع الاتصالات أحد تلك القطاعات الشبه مهملة فعلى الرغم من وجود شركات استثمارية تعمل فيه إلا أنه ما زال دون المستوى المطلوب.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية قطاع الاتصالات وما يمكن أن يلعبه من دور مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، لذلك لا بد من تسليط الضوء على أهميته وتطويره حكومياً أو عن طريق الاستثمارات المحلية والأجنبية.

فرضية البحث:

أن الاستثمار في قطاع الاتصالات وما يحققه من عوائد كبيرة له اثار ايجابية على معدلات النمو الاقتصادي، ومنها جاءت فرضية البحث في بيان أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات في النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق:

تسليط الضوء على واقع الاتصالات في العراق وخصوصاً بعد عام 2003.

تحليل مؤشرات الاستثمار في قطاع الاتصالات وبيان أثرها على النمو الاقتصادي في العراق.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على أسلوب التحليل الوصفي الذي يستند على الدراسات والبيانات ذات العلاقة بالموضوع واسلوب التحليل الكمي لقياس أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي وذلك من أجل تحقيق اهداف البحث واثبات فرضيته.

هيكلية البحث:

لغرض تحقيق اهداف البحث واثبات فرضياته فقد قسم البحث على فصلين اساسيين تناول الأول منها الإطار النظري للاستثمار والنمو الاقتصادي متضمنا مبحثين فكان الأول للتعرف على مفهوم الاستثمار ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه وأنواعه وأهم نظرياته، والثاني تم التطرق فيه إلى مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه ومكوناته وأهم نظرياته وعلاقته بالاستثمار

اما الفصل الثاني فقد تناول قياس العلاقة بين الإستثمار في قطاع الاتصالات والنمو الاقتصادي وقد قسم على مبحثين تناول الأول تحليل الاتصالات في العراق والثاني خصص لبيان تحليل مؤشرات الاستثمار في قطاع الاتصالات وأثره على النمو الاقتصادي.

حدود البحث:

الحدود المكانية : تم اختيار العراق مكان الدراسة.

الحدود الزمانية: تم تحديد الفترة 2004 – 2019 كحدود زمانية للبحث.

الفصل الأول

الإستثمار والنمو الاقتصادي والعلاقة

بينهما

تمهيد:

لقد تعددت محاولات تعريف الاستثمار من قبل رجال الاقتصاد، واختلفت مفاهيمه من نظام إلى آخر، فلكل نظام مفاهيمه وخصائصه ورؤياه الخاصة في التنمية الاقتصادية الشاملة، ذلك لأن الاستثمار يحقق الرفاهية الاقتصادية ويدفع بعجلة النمو إلى المزيد من التطور وفقا لضوابط معينة.

وبما أن الاستثمار يعد متغيرا اقتصاديا كليا فإنه يقتصر فقط على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة، بل يتوسع إلى تكوين استثمارات بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة. فهو عنصر ديناميكي مرتبط بالزمن وذو أهمية اقتصادية كبيرة لما له من علاقة مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كالادخار والدخل، وقد اختلفت المعاني التي قدمت للاستثمار، لأن هناك من ينظر الى هذا الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات المادية، فهذا معنى اقتصادي. وهناك من يرى أنه اكتساب الموجودات المالية وهذا معنى مالي (ويقصد هنا التوظيف المالي للأوراق المالية المختلفة من أسهم أو سندات أو ودائع...).

فالقيام بأي عملية استثمارية، إنما الغرض منها هو تحقيق جملة من الأهداف أهمها هو تحقيق العائد أو الربح (أي تكوين الثروة وتأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، بالإضافة إلى المحافظة على قيمة الموجودات)، فقد يكون العائد إما على شكل أرباح أيرادية تنتج عن استثمار الأموال استثمارا حقيقيا أو استثمارا ماليا، أو على شكل أرباح رأسمالية تنتج عن بيع الأصل المستثمر.

كما أن القرار الاستثماري يتوقف على كيفية توظيف الأموال من أجل الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها، لذا يعد تخطيط الأنفاق الاستثماري من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لأنه يؤدي إلى تجنب الاستثمارات التي لا جدوى منها. وبذلك فهو يسعى إلى اختيار الأكثر ربحية منها، ذلك لأن التقدير الخاطئ للاستثمارات يضر بمستقبل المشروع وتصبح نتائجه خطيرة عليه.

المبحث الأول

الاستثمار

أولاً: مفهوم الاستثمار (Investment)

لكل لفظ معنى لغوي واخر اصطلاحي، والاستثمار لا يتعدى تلك القاعدة، لذلك يجب تعريفه لغة واصطلاحاً، وبالتحديد من وجهة النظر الاقتصادية، ثم بيان تعاريفه حسب الاتفاقيات الدولية وكما تعرفه بعض المنظمات الدولية.

الاستثمار لغة:

الاستثمار كلمة مشتقة من الثمر والثمر حمل الشجر وكذلك أنواع المال، وتطلق كلمة الثمر على عدة معانٍ منها:

حمل الشجرة، وهو ما تنتجه الاشجار كما يطلق مجازاً على الولد كقولهم الولد ثمرة الفؤاد، الاموال كذلك ومنه ما نسب إلى بعض المفسرين في قوله تعالى (وكأن له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا واعرز نفراً) 1، قالو أن المراد بالثمر في هذا المقام المال الكثير.

كذلك يدل على النماء أو الزيادة، وسميت الزيادة بالثمر لأنها تعود بالزيادة على أصل الاموال ومما يقال أن الرجل ثمره ماله أي أنه نماه وكثره 2، ومنها استثمر الشيء أي جعل له ثمراً، ويقال ثمر الله مالك أي كثره 3، لذلك فإن لفظ الاستثمار، هو مصدر استثمر، وهو الدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به 4، كما يستخدم هذا اللفظ (أي الاستثمار) كمرادف للاستغلال والانتفاع 5.

وعليه فإن الاستثمار لغة يراد به طلب ثمرة المال أي نتاجه ونماؤه ومن الجدير بالذكر في هذا المحل أن علماء اللغة وفقهاءها يقولون أن اضافة الالف والسين والتاء في أول الفعل افادت الطلب فإذا قيل:- استثمر ماله استثماراً، أي أنه طلب ثمرة المال ومنها طلب الزيادة والنماء والاكتثار منه.

1 القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية 34

2 الفيروز ابادي، القاموس المحيط، بيت الافكار الدولية، لبنان، 2004، ص232

3 ابن منظور، لسان العرب، مطبعة دار المعارف، القاهرة، 1999، ص

4 هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين أنموذجاً، دار بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص22

5 المنجد الابجدي، ط5، دار المشرق، بيروت، 1986، ص58.

الاستثمار اصطلاحاً:

يعد الاستثمار من المصطلحات الاقتصادية، لذلك فهو يعرف من تلك الناحية بمجموعة تعاريف نذكر قسماً منها على سبيل الذكر لا الحصر.

فالاستثمار هو تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو تطوير الوسائل الموجودة والغرض منها رفع الطاقة الإنتاجية أو زيادتها¹، وعرف كذلك بأنه تكوين رأس مال عيني جديد يتمثل بزيادة الطاقة الإنتاجية ويعرف أيضاً بأنه كل تضحية بالموارد الحالية بهدف الحصول منها مستقبلاً على مداخيل خلال فترة مدة معينة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الأنفاق الأولى²، أي أنه التضحية بقيمة (مبالغ) مالية حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أعلى مستقبلية غير محتملة أو متوقعة.

و هناك من عرف الاستثمار بأنه نشاط اقتصادي يتخلى عن جزء من الاستهلاك اليوم ويتطلع إلى زيادة المخرجات في المستقبل وهو يشمل رأس المال المادي الملموس (معدات وبنية) واستثمار غير ملموس (براءة الاختراع، والبحوث، ورأس المال البشري)³.

كذلك يعرف بأنه كل ما يتم أنفاقه من أجل الحصول على مردود أكبر مستقبلاً وذلك من خلال امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يحقق من ذلك عائداً بالمستقبل، والاستثمار إما أن يكون بأصل حقيقي أو أصل مالي⁴.

ومن جهة أخرى، فقد عرف الاستثمار بأنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات – أو الطاقات الإنتاجية الجديدة - اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها⁵.

وبصفة عامة يمكن القول أن الاستثمار هو اكتساب الموجودات المادية أو المالية وعليه يمكن أن نميز بين مفهومين أساسيين هما المفهوم الاقتصادي والمفهوم المالي للاستثمار فمفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: يقصد به اكتساب الموجودات المادية، أي هو استخدام الموارد السلعية لتكوين رأس المال الحقيقي، فبعض المستثمرين ينظرون إلى توظيف الأموال على أنه زيادة في الإنتاج والذي يخلق منها بدوره منفعة تكون على شكل سلع وخدمات، أما مفهوم الاستثمار المالي فيقصد به اكتساب الموجودات

¹ محمد بشير، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة نشر، ص32.

² سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص23.

³ بول أ سامويلسون، الاقتصاد، طبعة 15، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص779.

⁴ بشير عباس العلق، المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1996، ص269.

⁵ حسين عمر – الاستثمار والعولمة – دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 2000 ص 37

المالية، ويصبح الاستثمار بهذا المعنى هو توظيف مالي في الأوراق المالية المختلفة من أسهم وسندات وودائع... الخ¹.

وقد عرفت بعض المنظمات الدولية ذلك المصطلح كل حسب وجهة نظرها وركزت معظم تلك المنظمات في تعريفها على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأهمية هذا النوع من الاستثمارات واختلافه عن الأنواع الأخرى ومن تلك التعريفات:

تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما (Home Country) بامتلاك أصول أو موجودات في بلد آخر (البلد المستقبل Host Country) مع وجود النية لديه بإدارة ذلك الاصل².

وتعريف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD) فالاستثمار يشمل علاقات طويلة الأجل ويعكس المصلحة الدائمة والسيطرة على كيان مقيم في احد اقتصاديات غير اقتصاديات المستثمر الأجنبي المباشر أو المشروع التابع للمستثمر الأجنبي³.

اما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) فقد عرفه بأنه امتلاك المستثمر الأجنبي نسبة من رأس المال لا تقل عن (10%) من إجمالي رأس مال الشركة على أن يكون له حرية المشاركة النسبية في ادارة الشركة⁴.

اما البنك الدولي فقد اعطى تعريفه في تقريره الصادر عن الاستثمار العالمي بأنه ذلك الاستثمار الذي يكون اغلبية ملكية رأس المال فيه لشخص طبيعي أو اعتباري له جنسية غير جنسية البلد المستثمر فيه، وهو التزام طويل الأجل، وللمستثمر دور فعال في ادارة الاستثمار⁵.

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بأنه استحواذ أو امتلاك المستثمر الأجنبي لحصة من إجمالي رأس المال الخاص بالمؤسسة لا يقل عن 10%⁶.

¹ زياد رمضان - مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي - دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة 2005 ص 13
² عبد الصمد سعدون عبد الله وقحطان عبد الحميد رشيد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية - العراق أنموذجا، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد34، 2003، ص53.
³ عمار محمود حميد، بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في ضوء اتفاق TRIMs وعضوية منظمة التجارة الدولية، مجلة كلية الادرة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، مجلد9، العدد2017، 4، ص305.
⁴ أحمد منير نجار، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية - الواقع والتحديات، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 24، العدد4، 2014، ص54.
⁵ عمار محمود حميد، مصدر سابق، ص306.
⁶ أحمد منير نجار، مصدر سابق، ص 54.

ثانياً: العوامل المحددة للاستثمار:

من أجل أن يتحقق الاستثمار فلا بد من أن تتوفر عوامل مساعدة في تكوين بيئة ملائمة له داخلية كأنت ام خارجية، وهنا فمن الضروري التعرض لتلك العوامل وتحليلها بهدف الاحاطة بكيفية الحفاظ على قيمة الاموال المستثمرة وزيادتها ويمكن أيجاز تلك العوامل بما يأتي:

(1) الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي احد أهم العوامل المؤثرة في عمل الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني، ويعتمد الاستقرار الساسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة الى أخرى، ويمكن قياس تلك المخاطر عن طريق معرفة التغيرات السياسية الحاصلة في ذلك البلد، ومنها طريقة تدأول السلطة وشكل الحكومة بالإضافة إلى مدى وجود الاحتجاجات والاضطرابات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي، ويقع ضمن هذا العامل عنصر مهم هو الحروب الاقليمية والاهلية وعلاقة البلد المعني بها، فعلى المستثمر أن يأخذ بنظر الاعتبار جميع تلك الامور ودرأستها وتحليلها بشكل جيد قبيل اتخاذ القرار الاستثماري، ومما لا شك فيه أن استقرار النظام الساسي سينعكس بشكل كبير على استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على التوجه نحو الاستثمارات وتوسيعها وتنويعها كما تلعب التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الأفتتاح الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة دورا كبيرا في ذلك¹.

(2) الاستقرار الاقتصادي:

يضم هذا العامل في ثنأياه مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس مدى وجود الاستقرار الاقتصادي في بلد ما من عدمه، ومنها، التضخم وسعر الصرف والنظام الضريبي، ووضع ميزأن المدفوعات، وحجم السوق، والسياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى مدى اعتماد الدولة على سياسة الأفتتاح الاقتصادي أو سياسات تداخلية، ودور القطاع الحكومي والخاص.

وهنا فأن الاستقرار الاقتصادي يقاس بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسات المالية والنقدية، أو كونها خارجية نتيجة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاخرى وطبيعتها،

¹ دريد كامل ال شبيب، تحليل الاستثمارات - الاسواق المالية، المحافظ - الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص20.

ومدى أنضمام البلد إلى منظمات دولية واقليمية وسنشير هنا إلى بعض تلك المؤشرات الاقتصادية لأهميتها في اتخاذ القرار الاستثماري من عدمه¹.

(أ) السياسات الاقتصادية:

تؤثر السياسة الاقتصادية في الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية، ففي الجانب المالي فإنها تعد من أهم ادوات السياسة الاقتصادية لما لها من تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية، إذ تؤثر في الطلب الفعلي ومن ثم في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها².

اما السياسة النقدية فتحكمها بعرض النقد يؤثر على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب فيه وتتبع السياسة التوسعية أو الأنكماشية كل حسب حاجته، وذلك بالتحكم في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم، ويتم ذلك باستخدام الادوات النقدية المناسبة لكل حالة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغيير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وأن تتسم بالاستقرار³.

وتساهم السياسة التجارية في تحسين مناخ الاستثمار في حالة وجود محفزات للصادرات تكون مشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وذلك عن طريق التخفيض من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، وتنعكس اثار هذه السياسة على الميزان التجاري لميزان المدفوعات للبلد سلبا أو ايجابا فإذا كان هنالك عجز فيه ادى إلى نفور المستثمرين، وفي حالة وجود فائض فإن السياسة المتبعة جيدة وسليمة وتجلب المستثمرين⁴.

(ب) سعر الصرف الحقيقي:

يؤثر سعر الصرف الحقيقي الذي (يتم قياسه بسعر السلع غير قابلة للتجارة الدولية مقارنة إلى سعر السلع القابلة للتداول دوليا)، في الاستثمار الخاص عن طريق جانب العرض والطلب.

ففي جانب الطلب فإن انخفاض سعر الصرف الحقيقي الناتج عن انخفاض في سعر الصرف الاسمي سيؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص ومن ثم الأنفاق الخاص، وذلك عن طريق التأثير في المستوى العام للأسعار، ومن ثم فإن هذا الانخفاض في الاستيعاب المحلي ربما يدفع بالشركات

¹ رائدة شحدة محمد، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995 - 2007)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، 2010، ص32.

² أجلال راتب وآخرون، ادارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد الثامن، العدد 1، 2000، ص17.

³ محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2009، ص118.

³ عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص93.

⁴ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص61.

الاستثمارية إلى مراجعة توقعاتها المستقبلية عن الطلب، ومن ثم تخفيض الاستثمارات عن طريق أثر المعجل¹.

أما فيما يخص جانب العرض فإن انخفاض سعر الصرف الحقيقي سيرفع من سعر المنتجات القابلة للتجارة دولياً (معبراً عنها بالعملة المحلية) مقارنة بسعر المنتجات غير القابلة للتجارة دولياً، وهذا بدوره سوف يشجع الاستثمار في قطاع التجارة الدولية على حساب الاستثمارات في بقية القطاعات المحلية الأخرى وغير القابلة للتجارة الدولية.

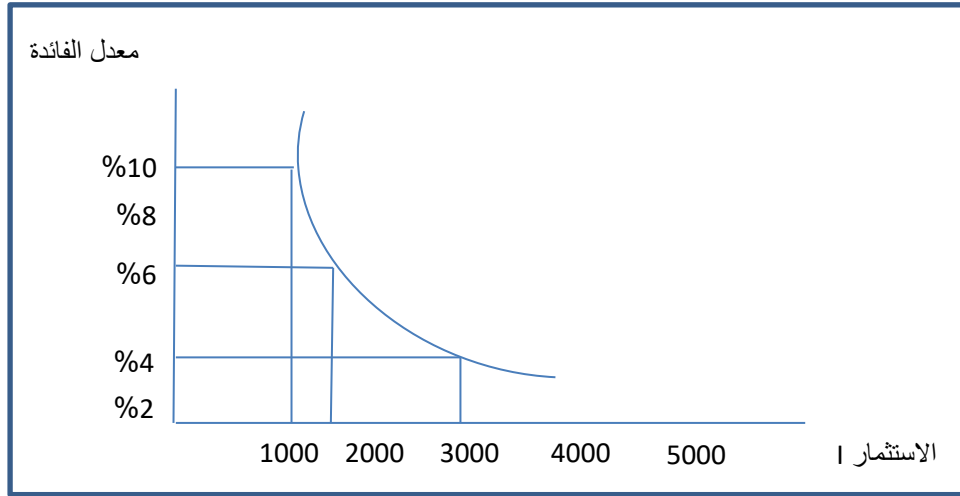
ج) أسعار الفائدة:

لأسعار الفائدة تأثير كبير في النشاط الاقتصادي بشكل عام وفي الاستثمار بشكل خاص من حيث كلفة الاستثمارات أو عوائدها، وأن معدل الفائدة هو سعر رأس المال أو التمويل وهو ثمن تأجيل الاستهلاك أي التعويض عن الاستهلاك على شكل أموال إضافية تدفع مستقبلاً، كما تتأثر أسعار الفائدة بجملة من العناصر من أهمها مقدار العرض والطلب للأموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume) ودرجة المخاطر ومدة الاستثمار فضلاً عن كلفة التمويل ودرجة المنافسة، كما أن لتقلبات أسعار الفائدة دولياً أثر في حركة الاستثمارات الداخلة والخارجة للدولة، فارتفاع معدلات الفائدة العالمية سيؤدي إلى الانتقال بالأموال المحلية إلى الخارج مما يؤثر على حجم الاستثمارات المحلية، كما تؤثر أسعار الفائدة في أسعار العملة على قيمة الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية، والشكل رقم (1) يبين العلاقة بين أسعار الفائدة والاستثمار فكلما ارتفع سعر الفائدة أنخفض الإنفاق الاستثماري في حالة بقاء العوامل الأخرى ثابتة².

¹ عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 67، 2007، ص 14.

² دريد كامل آل شبيب، مصدر سابق، ص 23

شكل (1) العلاقة بين أسعار الفائدة والاستثمار



المصدر / مجيد علي حسين - عفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي،

دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص193.

د) معدلات التضخم:

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة من الزمن و بمعدلات غير طبيعية وغير مستقرة، أن هذا النوع من الارتفاع في معدل التضخم يؤثر سلبا في الاستثمارات لأنه يخلق حالة من عدم الاستقرار في قطاع الاعمال مما يؤدي إلى عدم معرفة المستثمر للحالة التي سيكون عليها الاقتصاد في المستقبل أو الاموال المستثمرة مما يرفع ذلك من درجة المخاطر بسبب ارتفاع الأسعار وأنخفاض القوة الشرائية للنقود، كما يؤثر على تحديد القيمة الحقيقية للدخول والارباح ومن ثم يؤثر على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر وهو ما يؤدي إلى أنخفاض الرغبة بالاستثمار في ذلك البلد بسبب الارتفاع المستمر في معدلات التضخم¹.

هـ) حجم السوق (Market Size):

يشمل حجم السوق كلا من سوق البلد الذي ينشأ فيه الاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة والبلدان التي يمكن التصدير إليها دون عائق، كما يقاس حجم السوق بعدد المستهلكين والمستخدمين للمنتج حاليا ومستقبلا، ويتم اتخاذ الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد أو معدل نمو السكان مؤشرا لقياس حجم السوق أيضا مع الاخذ بنظر الاعتبار مقدار القوة الشرائية للفرد ومستوى الأنفاق الحكومي، كما أن الانضمام إلى الاتحادات الاقتصادية الدولية يساعد في ازالة القيود امام التبادل التجاري وانتقال الاستثمارات بين الدول، مما يساعد في توسيع السوق ليشمل اسواق الدول الاخرى الداخلة في

¹ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص53.

الاتحادات نفسها، فكلما كان حجم السوق في البلد كبيراً وقابلاً للنمو مع الوقت ساعد في تحسين مناخ الاستثمار فيه وأنعكس ذلك على جذب الاستثمارات اليه في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية ومجالات اخرى¹.

و) الكفاية الحدية لرأس المال: Marginal sufficiency of the capital

تعرف الكفاية الحدية لرأس المال بأنها: معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافي الغلات المتوقعة مساوياً لثمن الاصل (تكلفة الاحلال)، وعليه فإن رجال الأعمال يقارنون بين الكفاية الحدية لرأس المال (MEC) وسعر الفائدة الجاري في السوق (R) فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة ($MEC > R$) فهذا يدل على أن الاستثمار مربح ، وبالتالي يشكل مبرراً لوجود الميل للاستثمار بينما يتوقف الميل إلى الاستثمار عندما تصبح الكفاية الحدية لرأس المال مساوية لسعر الفائدة الجاري $R = MEC(K)$ لأن ذلك يدل على أنعدام الربح الإضافي أما إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال اصغر من سعر الفائدة الجاري ($R > MEC$) فهذا يعني أن عملية الاستثمار في هذه الحالة خاسرة وبالتالي يؤدي ذلك إلى إحجام رجال الأعمال عن الاستثمار، أن الاستثمار يعد بمثابة طلب على النقود المدخرة وعلى ذلك فإن أي ارتفاع في معدل الفائدة سيؤدي إلى انخفاض في مستوى الأنفاق الاستثماري، حيث يصبح اكثر تكلفة بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بالاقتراض من أجل الاستثمار، أي أن الارتفاع في سعر الفائدة سيؤدي إلى حدوث زيادة في التكاليف التي تتحملها المؤسسة الإنتاجية مقابل الاقتراض ومن ثم فإن الأنفاق الاستثماري سيصبح غير مربح ومكلفاً.

أن العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال ورصيد رأس المال هي علاقة عكسية، فكلما ارتفع الرصيد الرأسمالي سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال (العائد على رأس المال)، حيث أن زيادة الأنفاق الاستثماري ستزيد من الطلب على السلع الرأسمالية وترتفع أسعارها وهذا يؤدي إلى انخفاض العائد من تلك الاصول الرأسمالية وحسب قانون (تناقص الغلة)، وهنا نجد أن الارتفاع في حجم الاستثمار يعني زيادة في الإنتاج تتبعه زيادة في المعروض السلعي وهذا يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وبالتالي سينخفض العائد الصافي المتوقع هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن الارتفاع بمعدل العائد الصافي سيزيد من حجم الاستثمارات مع ثبات سعر الفائدة².

¹ محمد اسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، 2017، ص20.
² دريد محمد أحمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص31.

ز) الضرائب: Taxes

تؤثر الضرائب في قدرة الأفراد واستعدادهم وكذلك الكيانات المختلفة على تكوين الادخارات ومن ثم التأثير في الاستثمار في مجالات مختلفة ومتنوعة، فيما تعتمد هذه القدرة وهذا الاستعداد على السياسة الضريبية المتبعة وكذلك أنواع الضرائب المفروضة ومعدلاتها وطبيعة القطاعات التي تفرض عليها الضرائب، فضلاً عن طبيعة اقتصاد البلد وأنواع الأنشطة الاستثمارية المتأولة ومدى تقدم هذا الاقتصاد أو تخلفه، في كثير من الدول تستخدم السياسة الضريبية ضمن اليات تشجيع الاستثمار، وتصدر تشريعات وقوانين خاصة لذلك الأمر، ويمكن ملاحظة مدى العلاقة بين الضريبة والاستثمار وتشخيص العناصر التي يمكن عن طريقها صياغة اليات أو ادوات تستخدم في تشجيع تدفق الاستثمارات إلى البلد.

أن العلاقة فيما بين الاستثمار والضريبة تؤدي إلى تكوين ما يسمى بالمحفزات الضريبية التي ترد في القوانين الضريبية أو أي قانون آخر ذي علاقة بمنح معاملة ضريبية تفضيلية لبعض الأنشطة على حساب أنشطة أخرى، إلا أن المحفزات الضريبية عموماً تؤدي إلى تخفيض معدلات الضريبة أو العبء الضريبي، فالنوع الأول من التخفيض ينصب على معدل الضريبة نفسه مثل تخفيض معدل الضريبة من 10% إلى 8%، أما النوع الثاني من التخفيض فينصب على الأساس الذي تفرض عليه الضريبة كاستخدام طريقة القسط المتناقص في معالجة الأندثار بحيث يؤدي إلى تخفيض الدخل الخاضع إلى الضريبة في السنوات الأولى من النشاط الإنتاجي ومن ثم تخفيض مقدار الضريبة¹.

3) التقدم التكنولوجي²:

تعد التكنولوجيا من أهم العوامل أو المتغيرات المهمة والمرتبطة بالاستثمار الثابت، فرجال الأعمال دائمو البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق تقليل التكاليف وزيادة الإنتاج ومن تلك الطرق والوسائل المستخدمة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لخلق صناعات جديدة وتطوير الصناعات القائمة، أن الابتكارات الجديدة في مجال الصناعات الالكترونية وتطور المكائن والمعدات فتح مجالات واسعة وإمكانيات جديدة أمام الصناعة. وأنعكست اثار هذا التطور ليس فقط على تخفيض تكاليف الإنتاج وإنما أصبحت التكنولوجيا دافعاً قويا في اكتشاف طرق تصنيع جديدة ولا يخفى على الجميع أن التكنولوجيا الحديثة قد ساهمت في خلق الاسواق الجديدة وتوظيف العمال وتقديم منتجات جديدة بل وتحسين في المنتجات القائمة وذلك باستخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج في الحجم نفسه من

¹ دريد محمد أحمد، مصدر سابق ص35.

² أينااس فهمي حسين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد5، العدد2، 2018، ص172.

المنتجات، كما أن الزيادة في الأرباح يتم تحقيقها بواسطة البحث والتطوير الذي يعد دافعاً هاماً في تطوير الأساليب التكنولوجية الحديثة.

وخلاصة القول:- أن التكنولوجيا الحديثة ذات تأثير كبير في تخفيض التكاليف ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح وعليه فهي تعد من العوامل الهامة التي تؤثر في القرار الاستثماري.

(4) القوانين والنظم الادارية:

وتتضمن جميع الامور المتعلقة ببيئة اداء الاعمال، ومدى ملائمة الجوانب المؤسسية والتشريعية والاجرائية وأية تغييرات تطرأ على اليات تأسيس المشاريع ومنح تراخيص البناء وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية واليات توظيف العاملين، فضلا عن مرونة الجهاز الضريبي ومدى الالتزام بتنفيذ العقود التجارية ومدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة البت في الحكم في النزاعات القضائية، وأيضا حماية المستثمر وسهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطاته¹.

(5) الحالة الاجتماعية والثقافية:

ويتمثل هذا العامل في مجموعة من العناصر الجاذبة أو الطاردة للاستثمار ومنها مدى تقبل المجتمع للاستثمارات الأجنبية ومدى توافر الامن الاجتماعي ونشر الطمأنينة بين افراد المجتمع الواحد عن طريق إيجاد حالة من المساواة داخل المجتمع والقضاء على الفقر المقطع والتهميش مما يولد حالة من الاستقرار الاجتماعي وهو من المتطلبات الاساسية لأيجاد مناخ استثماري ملائم فضلا عن مراعاة القواعد السلوكية لكل مجتمع أي أن لا يتعارض نوع الاستثمار مع القيم والمعتقدات الخاصة بالمجتمع التي تمثل البعد الثقافي له، حيث تختلف هذه الثقافات من بلد الى آخر، ومنها النظرة الدينية والعقدية لتلك الامور والخصائص العامة للسكان من حيث النمو السكاني وحجم الاسرة والمستوى المعيشي وما تعكسه تلك الخصائص من اثار في الاسواق وحجمها².

وفي هذا الصدد نفسه فأن هنالك مجموعة من المحددات الاخرى تختلف باختلاف طرق تصنيفها إلى محددات قابلة للقياس واخرى غير قابلة للقياس، قد تم التطرق الى بعض منها سابقا، ومن الممكن الاشارة لما لم يتم التطرق في تفاصيله نذكر منها هنا ما يأتي:

¹ مختار بونقاب، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وادارة الاعمال، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، 2018، ص94.

² عبد السلام أو قحف، اقتصاديات الادارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية، مصر، 1993، ص145

- أ) التوقعات .
- ب) شخصية المستثمر .
- ج) البنى التحتية.
- د) وفرة الموارد الأولية.

ثالثًا: أنواع الاستثمار:

تختلف الاستثمارات بحسب المعيار المستخدم في تصنيفها فمنها ما يصنف حسب نوع الاستثمار أو طبيعته أو ملكيته أو موقعه الجغرافي أو جنسية القائم به، وهنا نذكر بعضًا من تلك التصنيفات.

1) بحسب نوع الاستثمار:

وهنا يمكن تقسيمه على أربعة أنواع من الاستثمارات وهي كالآتي:1:

- أ) الاستثمار الاقتصادي: يشمل إنتاج السلع والخدمات بشكل مباشر ويخصص للاستهلاك أو الاستثمار المستقبلي كالمشروعات الصناعية والزراعية والخدمية.
- ب) الاستثمار الاجتماعي: وهو ما يهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد، كالاستثمارات الموجهة للأنشطة الثقافية والرياضية والصحية والترفيهية.
- ج) الاستثمار الإداري: وهو ما يعنى بتطوير المرافق الادارية التي تصون المجتمع، أو تنظم ادائه، ومن ذلك الامن والجيش والمصالح الحكومية.
- د) الاستثمار في الموارد البشرية: وتقوم على اساس التنمية البشرية، وتتمثل في برامج التدريب والتعليم والمدارس الرسمية، فهذا النوع يركز على الثروة البشرية.

2) بحسب طبيعة الاستثمار:

وهنا يمكن تقسيمها على نوعين من الاستثمارات وهي استثمارات حقيقية (لموسة)، وغير حقيقية (غير ملموسة)، أو مباشرة وغير مباشرة:2:

- أ) الاستثمارات الحقيقية (المباشرة) (Direct investment) وهي تلك الاستثمارات التي تتضمن إنشاء الاصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء أصول رأسمالية جديدة أو تملكها، ويعد الاستثمار حقيقيا متى توافر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي والتصرف فيه ويقصد بالأصل الحقيقي هنا

¹ منى محمود إدليبي، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006، ص86.

² زياد رمضان، مصدر سابق، ص 16.

كل اصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية اضافية تظهر على شكل سلع أو على شكل خدمات ويشمل الاستثمار في الاراضي والمصانع والشركات الإنتاجية، وهذا النوع من الاستثمارات سيؤدي إلى زيادة حقيقية ولموسة في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم سيساهم في تكوين تراكم رأس المال الثابت الوطني، وتمتاز بكونها استثمارات حقيقية تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة وتتحمل نفقات تامين ونقل وصيانة وذات سيولة منخفضة أيضا.

(ب) الاستثمارات غير حقيقية (غير المباشرة): وهي مجموعة الاستثمارات في الادوات المالية المتوافرة للاستثمار في الاسواق المالية (الاسهم والسندات)، والأوراق المالية الأخرى، ويكون الاستثمار فيها عن طريق اقتنائها لفترة زمنية معينة ثم بيعها عند ارتفاع أسعارها في الاسواق المالية والحصول على ارباح اضافة إلى رأس المال المستثمر، وهنالك اسواق مالية تمتاز بفاعليتها وكفاءتها العالية في ادارة الاستثمارات المالية في هذا الجانب، ويمتاز هذا النوع من الاستثمار بدرجة مخاطر عالية وتكون ذا سيولة مرتفعة ولا يتحمل نفقات تامين أو صيانة.

3) بحسب الموقع الجغرافي:

ويصنف إلى قسمين من الناحية الجغرافية: استثمارات محلية واستثمارات خارجية¹:

(أ) الاستثمار الداخلي أو المحلي (Domestic investment): وهو جميع الاستثمارات التي تتم داخل الحدود الجغرافية للبلد المقام فيه الاستثمار باستثناء (المناطق الحرة)*، بغض النظر عن اداة الاستثمار المستعملة مالية كانت أم حقيقية، وعن جنسية المستثمر وطنياً كان أم أجنبياً، فاستثمار المواطنين داخل وطنهم هو استثمار محلي ، واستثمارهم خارج بلدانهم أي في بلد اخر يعد استثماراً خارجياً.

(ب) الاستثمار الخارجي أو الأجنبي (Foreign investment): وهو جميع الاستثمارات المنجزة خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من قبل مواطنيه، سواء أكانوا افراداً أو مؤسسات، أو الاستثمارات الأجنبية داخل البلد نفسه أي ما يقوم بها الاجانب (غير المقيمين) داخل بلد ما، كذلك جميع الاستثمارات الداخلة للبلد التي تنفذ في بلد غير جنسية بلد المستثمر ويطلق أيضا على النوع الأول مصطلح الاستثمار الأجنبي الصادر وعلى النوع الثاني مصطلح الاستثمار الأجنبي الوارد.

¹ عبد الكريم بعداش، مصدر سابق، ص38.

* المناطق الحرة/ وهي قطعة ارض مملوكة ولها حدود جغرافية واضحة، يتم عزلها جمركياً عن الدولة، حيث تعامل السلع والبضائع فيها الداخلة من الدولة معاملة الصادرات والخارجة منها الدولة معاملة الواردات، على الرغم من أنها تخضع لسيادة البلد المقامة فيه، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، ومنح التراخيص ودخول وخروج البضائع منه واليه.

4) بحسب الغاية من الاستثمار:

وهنا يصنف الاستثمار إلى صنفين هما:

أ) الإستثمار الصافي يمثل الاستثمار الصافي بالإضافة الصافية إلى رصيد الاستثمارات في البلد ويتم القيام بهذا النوع من الاستثمارات إذا كان النوع المتاح من الاستثمارات لا يكفي لإنتاج حجم الناتج المخطط أو المرغوب فيه ولذلك يتم إضافة استثمارات إذا كان الرصيد المتاح من الاستثمارات الجديدة لغرض استكمال الطاقة الإنتاجية المرغوبة.

ب) **الاستثمار الإحلالي:** يعرف هذا النوع من الاستثمار بأنه تلك الحصة من الاستثمار اللازمة لتحل محل الأصول الرأسمالية التي استهلكت في العملية الإنتاجية، فهي وأن كانت نوع من الأنفاق الرأسمالي الا أنها لا تضيف إلى رصيد رأس المال شيئاً جديداً، وبالتالي فهي ليست استثماراً حقيقياً وإنما استثمارات تضمن الحافز على الطاقة الإنتاجية القائمة ويتم لغرض تعويض الهالك من رأس المال خلال العمليات الإنتاجية أو لغرض تعويض المتقادم من رأس المال بسبب ظهور الآلات الاحداث والتطور التكنولوجي في اساليب الإنتاج.

رابعاً: نظريات الاستثمار.

هنالك مجموعة نظريات تتناول الاستثمار من ناحية المحددات وتعطي تفسيراً لسلوك الاستثمار وترتكز على المحدد الاساسي (العامل الاساسي) الذي يتوقف عليه الاستثمار، وهنا سنعرض أهم النظريات الخاصة بالاستثمار.

1) النظرية الكلاسيكية للاستثمار:

تنطلق نظرية المدرسة الكلاسيكية من فكرة اساسها أن تطور النظام الرأسمالي كان عبارة عن صراع بين النمو السكاني من جهة، والتقدم التكنولوجي من جهة اخرى، ويرى رواد هذه المدرسة أن التقدم التقني يسبق في مراحلها الأولى، الا أن معدل النمو السكاني لن يلبث الا أن يجاري معدل التقدم الفني والتقني، ومن ثم يسود الكساد، اما معدل التقدم التقني فيرى الكلاسيكيون أنه يتوقف على معدلات تراكم رأس المال فيتوقف على حجم الأرباح واتجاهاتها.

¹ تسنيم عز الدين وداعة الله، محددات الاستثمار في السودان، (1190 – 2015م) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2017، ص13.

يرى ادم سمث أن كمية الناتج المتحقق تتبع كمية القوة العاملة المستخدمة وكمية رأس المال المستخدم ومساحة الارض المتاحة ومستوى التقنية، ومن الجدير بالذكر أن هنالك عددا من الاقتصاديين الكلاسيك ادرجوا الموارد الطبيعية الاقتصادية المتاحة كافة بوصفها عنصراً من عناصر الإنتاج مع الارض الا أن الغالبية العظمى منهم اقتصرت على ادراج الارض¹.

أن الأنموذج النظري الكلاسيكي يقوم على تحليل مفهوم الاستثمار وتحديد من خلال إبراز العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، في حين يعد الفكر الكلاسيكي أن التراكم مصدر للنمو الاقتصادي مثلما أوضحه ادم سميث، أن الادخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوة الشرائية السائلة المتوافرة، والتي لم يتم استعمالها بالاستهلاك، بقصد استخدامها على أوجه الحصول على اللوازم من المواد الغذائية للعمال، والمواد الأولية وأدوات العمل في مختلف الورشات، إذن وهو عملية استثمار يترتب عليها بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إحداث تراكم لرأس المال، ومن ثم فإن الكلاسيك قد اعتبروا أن الادخار مصدر للاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة².

(2) نظرية الكفاية الحدية لرأس المال (النظرية الكينزية):

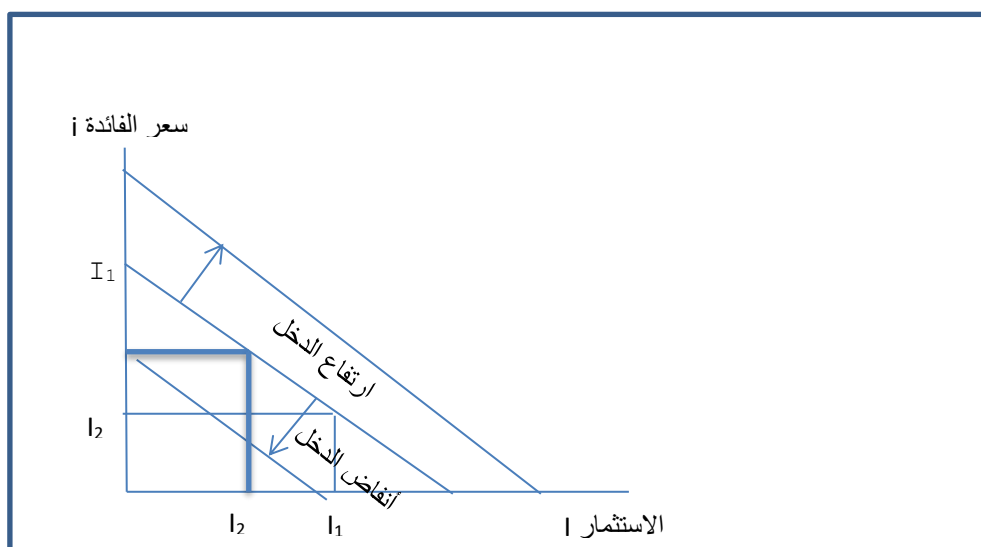
أن مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال لكينز يعرف أيضا باسم (معدل العائد الداخلي) وهو معدل الخصم للعوائد الصافية (الإيرادات والتكاليف) المتحققة على طول عمر المشروع الاستثماري وهي ما تساوي بين قيم صافي الإيرادات واثمان شراء الاصول الرأسمالية، أي أن يكون الفرق فيما بينهما صفراً، وللحصول على معدل العائد الداخلي نستخدم عدة أسعار للخصم مختلفة، حتى نصل إلى سعر الخصم الذي يساوي بين القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة وثمان شراء الاصل، وعند الوصول إلى سعر الخصم هذا يعد هو معدل العائد الداخلي، فمثلا نبدأ بسعر خصم 10% ويتم خصم الإيرادات والتكاليف عند 10% فإذا كان الفرق بين (القيمة الحالية للإيرادات والقيمة الحالية للتكاليف مضمومين عند 10%) متساويين، فإن القيمة الحالية لصافي العائد تصبح مساوية للصفر، وعند ذلك يعد 10% هو معدل العائد الداخلي أو معدل الكفاية الحدية لرأس المال، اما إذا لم يتحقق التساوي بين الإيرادات والتكاليف فيتم الاستعانة بسعر خصم جديد وهكذا حتى نصل إلى معدل العائد الداخلي، وعليه فكلما كان معدل الكفاية الحدية

¹ بن لخضر عيسى، سياسات تمويل الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988 - 2015)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليايس، 2019، ص31.

² A.Smith: recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, Gallimard, Paris , 1976p: 141

لرأس المال اكبر من سعر الفائدة السوقي كلما امكن اتخاذ القرار بالاستثمار، ومما لا شك فيه أن تغير أسعار الاصول الرأسمالية تؤثر على الاستثمار فارتفاع سعر شراء الاصول الرأسمالية على وفق لظروف العرض والطلب سيتطلب استخدام سعر فائدة اعلى، ويأخذ كينز في اعتباره الدخل عند الحديث عن دالة الاستثمار ولكن سعر الفائدة يظل هو المتغير الاساسي الذي يؤثر في الاستثمار، اما الدخل فأن تغيره يؤثر في أنتقال منحنى الاستثمار إلى اعلى أو اسفل، فإذا ارتفع الدخل زاد الأنفاق الاستهلاكي ومنها ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع ومن ثم يزداد الاستثمار بغية توفير معروض سلعي لسد ذلك الطلب فينتقل منحنى الاستثمار إلى اعلى والعكس صحيح كما هو موضح بالشكل الاتي¹

شكل (2) منحنى الاستثمار وتأثيره في تغير الدخل



المصدر / مجيد علي حسين – عفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص264.

(3) نظرية المعجل البسيط:

اما هذه النظرية فتشير إلى أن الاستثمار يعتمد على التغير في مستوى الدخل، إذ أن الزيادة الحاصلة في الدخل سوف تنعكس على زيادة في الاستثمار، فإذا بقي مستوى الدخل ثابتاً فإنه لن يكون من الضروري التوسع في حجم الطاقة الرأسمالية وسوف يكون الاستثمار محدوداً في

¹ محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، 131.

نطاق الاستثمار الإجمالي، فمعجل الاستثمار إذن هو التغير الحاصل في رأس المال على التغير الحاصل في الناتج (الدخل)¹، ويمكن التعبير عن ذلك عن طريق العلاقة الآتية:

$$I = \Delta Y \times \frac{dk}{dy}$$

إذ أن كل ارتفاع في الدخل ينتج عنه حجم استثمار يتناسب مع $\frac{dk}{dy}$ ، نطلق على تلك العلاقة المعجل ومقداره أكبر من الواحد الصحيح عموماً.

وللمحافظة على تلك العلاقة بين رأس المال والدخل، فإنه يتطلب حدوث زيادة في الاستثمار، ولهذا فإن الطلب على الاستثمار يجب أن يرتفع لمواجهة الطلب على السلع الاستهلاكية وتكون الزيادة في الطلب على الاستثمار معادلة لما حصل من زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (المنتجة)، مضاعفة بمعامل رأس المال إلى الدخل، كما أن نسبة الزيادة بالدخل وما يتبعها من زيادة الاستثمار سوف تختلف من حالة إلى أخرى بحسب طبيعة النشاط الإنتاجي وتوجيه رأس المال، وتعتبر المعادلة الخطية الآتية عن المعجل :

$$I = \Delta Y$$

$$\Delta Y = y_t - y_{t-1}$$

$$I = a(y_t - y_{t-1})$$

حيث أن

Y: الناتج (الدخل)

a: هو الاستثمار

a : هو معجل الاستثمار أو المعامل المتوسط لرأس المال.

وعليه فإن الزيادة الحاصلة في الدخل تعد حافزاً مهماً لرجال الأعمال للقيام بالاستثمار وزيادته،

إلا أن هذه النظرية جوبهت بعدة انتقادات لعدم واقعيتها ومنها، أن ثبات رأس المال للناتج فرض غير واقعي لأنها لا تكون ثابتة، بل تتوقف على مجموعة عوامل منها سعر الفائدة الذي

¹ محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص113.

يمثل كلفة الحصول على رأس المال، كما أنها تفترض الاستخدام الكامل لرأس المال، وهو أيضا غير واقعي لأنه قد يكون هنالك فائض متمثل في المخزون وخاصة في فترات الكساد¹. ونظرا لتلك الانتقادات في نظرية المعجل البسيط، جاءت نظرية أكثر مرونة منها وهي نظرية المعجل المرن.

(4) نظرية المعجل المرن:

تعتمد هذه النظرية على أن الاقتصاد القومي في بداية كل فترة زمنية تتوافر فيه رصيد من رأس المال ويتمثل هذا الرصيد فيما تبقى من الفترة السابقة من رصيد معين من رأس المال وهو الحجم المراد الحصول عليه من رأس المال في الفترة الحالية. أن هذا الحجم المراد من رأس المال يعتمد على عدة عوامل منها الدخل وتكلفة عناصر الإنتاج كالفوائد والاجور.

وعلى سبيل الافتراض فإن الاجور إذا ارتفعت واصبح عنصر العمل اكثر كلفة، سيؤدي ذلك إلى تحول المستثمرين إلى سلك الطرق الإنتاجية الأقل كلفة بتقليل الاعتماد على عنصر العمل واحلال عنصر رأس المال محله، وبالتالي يرتفع رصيد رأس المال، اما في حالة ارتفاع أسعار الفائدة، فإن المستثمرين سيقللون من حجم القروض الخاصة بالتمويل للمشروعات الاستثمارية وبالتالي يقل رصيد رأس المال، وعليه فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه يرتبط بعلاقة طردية بمستوى الدخل والاجور وبالعلاقة عكسية بسعر الفائدة². أن هذه النظرية تهدف إلى تفسير أكثر واقعية للاستثمار خاصة الاستثمار الصافي وتقوم على فرضيتين اساسيتين هما عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة، وثبات معامل رأس المال (أي نسبة رأس المال على الناتج).

ويمكن التعبير عن المعجل المرن رياضيا بما يأتي:

$$K_t = \beta Y_{t-1}$$

$$I_t = \alpha (K_t^* - K_{t-1}) \quad \Rightarrow \quad I_t = \alpha (\beta Y_{t-1} - K_{t-1})$$

حيث أن I_t هو صافي الاستثمار

وأن K^* هو الرصيد الرأسمالي المرغوب فيه.

وأن K_{t-1} هو الرصيد الرأسمالي السابق

¹ نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي – دراسة نظرية وقياسية (1970 - 2008)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص22.

² اسامة بن محمد باحث، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999، ص108.

و a تمثل معامل رأس المال

و B يمثل معامل التعديل وهو موجب واقل من الواحد ($0 < B < 1$).

أن الفكرة الأساسية التي يعتمد عليها المعجل المرن هي التفرقة بين ردود فعل المنتجين في الفترة القصيرة وفي الفترة الطويلة، فعند الشروع باتخاذ قرار الاستثمار، يجب الأخذ بعين الاعتبار تغيرات الطلب وتطوراته السابقة وهنا فالأمر يتعلق بمخزون رأس المال¹.

5 - نظرية الأرصد الداخلية Theory Fund Internal:

في نظرية المعجل المرن كأن صافي الاستثمار يعتمد على الناتج اما في نظرية الأرصد الداخلية فأن صافي الاستثمار يعتمد على الأرباح وعليه فالنظرية تنظر إلى الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج التي بدورها تؤثر في تكاليف الإنتاج ومن ثم في الأرباح. وتشير النظرية إلى أن امام المنشأة خيارين للحصول على رؤوس الأموال اللازمة لعملها هما:
الأرصد الداخلية، والأرصد الخارجية والمنشآت تحصل على الأصول لأغراض الاستثمار من مصادر مختلفة منها:

2 - نفقات اهتلاك رأس المال

1 - الأرباح المحتجزة

4 - بيع الاسهم.

3 - القروض بمختلف أنواعها بما فيها بيع السندات

وتعد الأرباح المحتجزة ونفقات اهتلاك رأس المال من المصادر الداخلية للتمويل، أما المصادر الأخرى فتعد مصادر خارجية. وقد أثبتت الدراسات أن الحصول على الأرصد الداخلية أفضل من الحصول على الأرصد الخارجية لما تتميز به هذه الأخيرة من ارتفاع في التكلفة، وذلك بسبب وجود أسواق المال وتعدد أسعار الفائدة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة تكاليف الأرصد الخارجية.

وقد أظهرت نظرية الأرصد الداخلية أن المنشآت تفضل عادة تمويل استثماراتها داخلياً وأن الزيادة المتاحة من الأرصد الداخلية من خلال الأرباح الأعلى تؤدي إلى استثمارات جديدة. ولذلك تحجم المنشآت عن الاقتراض الا في ظروف مؤاتية جداً وبالمثل فهي تعزف عن زيادة أرصدها المالية عن طريق إصدار أسهم جديدة، حيث أن زيادة الأسهم تميل إلى تقليل الأرباح على أساس نصيب كل سهم.

وعلى ذلك فإنه طبقاً لنظرية الأرصد الداخلية يتحدد الاستثمار بالأرباح. أما طبقاً لنظرية المعجل المرن فأن الاستثمار يتحدد بالناتج وبما أن النظريتين تختلفان بالنظر إلى محددات الاستثمار فأنهما تختلفان أيضاً بالنظر إلى السياسة والنفرض أن صانعي السياسة يرغبون في

¹ نبيلة عرقوب، مصدر سابق، ص52.

تطبيق برامج مصممة على أساس زيادة الاستثمار، فإنه طبقاً لنظرية الأرصد الداخلية تتضمن السياسات تخفيضات في معدل الضرائب على دخول الشركات، حيث يسمح للمنشآت بإهلاك المصانع والآلات بمعدل أسرع ومن ثم ينخفض الدخل الخاضع للضريبة للمنشآت، ومن ناحية أخرى فإن الزيادات في الأنفاق الحكومي أو تخفيضات الضريبة على الدخل الشخصي لن تؤثر مباشرة في الأرباح، ومن ثم لا تأثير فيه الاستثمار. وإلى الحد الذي يزيد إليه الناتج استجابة لتغيرات الأنفاق الحكومي والضرائب على أن تزداد الأرباح، ويكون هناك تأثير غير مباشر في الاستثمارات¹.

(6) النظرية النيوكلاسيك:

تنص هذه النظرية على أن العلاقة بين المستوى الامثل لرأس المال ومستوى الدخل هي علاقة طردية، أما العلاقة بين المستوى الامثل لرأس المال وسعر رأس المال (الكلفة الحدية) هي علاقة عكسية، وقد اكتشف اصحاب هذه النظرية أن الرصيد الامثل لرأس المال يتحدد عند تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي)، وعند النقطة التي تصبح فيها الاستثمارات الجديدة تساوي الصفر، حيث أن تراكم رأس المال يتوقف عند هذه النقطة²، وهنا سوف نعرض كلا من نظريتي جورجسن وتوبين للاستثمار:

(أ) نظرية جورجسن (Jorgensen) للاستثمار:

في عام 1972 قام الاقتصادي جورجسن بتطوير صياغة متقدمة للنظرية الكلاسيكية في الاستثمار، فقد قام بتقديم صياغة أفضل للنظرية الكلاسيكية لمبدأ المعجل تقوم على اساس الافكار القديمة، وهو بالتالي يوضح أن الاستثمار يتوقف على وسط مرجح للتغيرات السابقة للدخل (ΔY) مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها، ويظهر الاختلاف بين النظريتين بمفهوم مبدأ المعجل في أن حجم المعجل اصبح متغيراً يتوقف على التغيرات في سعر الفائدة.

لقد افترض جورجسن وجود قيد على الطاقة الإنتاجية في صناعة السلع الرأسمالية، أو أن تكاليف إنتاج السلع الرأسمالية ترتفع كلما زاد الاستثمار، كما أنه يؤكد في حالة كون التغيرات الاخيرة والجارية في الطلب الكلي معطاة، فإن الاستثمار في مثل هذه الحالة يتوقف على توقعات رجال الاعمال الخاصة بطول فترة بقاء هذه التغيرات واستمرارها، وبالتالي فهو يدخل عامل التوقع أو التنبؤ في تحليله، الا أن هذا العامل في الحقيقة ليس كاملاً، ومن الملاحظ أن جورجسن

¹ مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1985، ص132 – 183.

² عادل عبد العظيم، مصدر سابق، ص6.

لم يقدم أية الية واضحة في تحليله لتشكيل مثل هذا التوقعات ما عدا أن الأسعار المتوقعة تتغير إذا تغيرت الأسعار الجارية، وفيما يخص الكميات المتوقع بيعها في المستقبل فإنه يفترض وجود دالة كلاسيكية تربط الاستثمار الجاري بالإنتاج في المستقبل، كما أن وجود عامل التنبؤ يؤدي إلى ظهور حجم الاستثمار الجاري المناسب لإنتاج الكميات المتوقعة، على الرغم من أن التنبؤ في الحقيقة ليس كاملا وأنه من الممكن أن لا يتم استخدام رأس المال الذي تم استثماره اليوم كاملا.

وهنا يمكن القول أن جورجسن قد قدم اساسا نظريا كاملا لمبدأ المعجل البسيط، وعلى الرغم من أنه اطلق على نظريته اسم (الكلاسيكية الحديثة) الا أننا نجد انها هي النظرية البسيطة نفسها غير أن التطور استخدم في صيغة مبدأ المعجل البسيط، كما أن سياسات الاستثمار لا بد أن تبنى أيضا على الدراسات التطبيقية لاختبار باقي النظريات الاستثمارية، فقد يظهر تأثير احد العوامل الاخرى المحددة للاستثمار¹.

ب) نظرية توبين (Tobin) للاستثمار:

وعلى وفق هذا النظرية التي تعد في الاطار للفكر النيوكلاسيكي نفسه، فإن نسبة حاصل قسمة القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال على كلفة احلاله والمعبر عنها بالرمز q تعد هي القوى المحركة وراء الاستثمار، فكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كأن الاستثمار مربحا بمعدل يمثل دالة متزايدة في هذه النسبة، وقد افترض توبين أن التزايد للكلفة الحدية للاستثمار يعد أو يمثل السبب وراء الاختلاف في نسبة q عن الواحد الصحيح، ويعبر عنها رياضيا بالصيغة الآتية:

$$q = \frac{M}{R}$$

حيث أن : q هو معامل توبين، M : القيمة السوقية للاصل المالي، R : سعر الاستثمار (كلفة الاصل)

من هنا فقد اظهر توبين العلاقة العكسية بين كمية لبنقود والاستثمار مفسرا بذلك ازمة الكساد الكبير، واقترح نظرية تجعل مستوى الاستثمار في الاقتصاد القومي يتوقف على هذه النسبة، كما أن توبين يعتقد أن الأنفاق الاستثماري يختلف بشكل مباشر على وفق نسبة الاسهم من

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مصدر سابق، ص 185 – 186.

حيث القيمة السوقية مع وحدة اضافية من رأس المال لتكاليف الاحلال، وتتنظر نظريته في الارباح والقيم الاساسية للاسهم¹.

كما أن هنالك مجموعة اخرى من النظريات المختلفة كأن لها الأثر في اعطاء محددات اضافية للاستثمار نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر، النظرية المالية للاستثمار التي تتوقف على العوامل المالية، ونظرية الكبح والعمق المالي التي تتوقف على تحرير أسعار الفائدة لزيادة الادخار والالتئام ومنه إلى الاستثمار، ونظرية عدم اليقين (عدم التأكد) التي تدخل ضمن النظريات الحديثة والتي ادخلت عنصر عدم التأكد بوصفه محدداً آخر يفسر الاستثمار².

¹ مجلة جسر التنمية، مصدر سابق، ص7.
² نبيلة عرقوب، مصدر سابق، ص58.

المبحث الثاني

النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي أهمية بالغة في إذهان كثير من الاقتصاديين وصناع القرار لما له من دور كبير في تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع، حيث تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقه لأنه يعد من أهم المؤشرات التي تعطي تصورا عن مدى الثقة التي يعكسها اقتصاد بلد ما، فضلا عن كونه مؤشراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أن البحث عن موضوع النمو الاقتصادي ينصب حول مدى قدرة الاقتصاد على توفير السلع والخدمات بوتيرة متزايدة خلال فترة زمنية طويلة الأجل، ومن هذا المنطلق سوف نخصص هذا المبحث للتعرف (ولو بشكل يسير) على النمو الاقتصادي مفهوماً، وبيان العوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى التطرق إلى مكوناته وأنواعه وأبرز نظرياته.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي: Economic growth

يعد النمو الاقتصادي من المصطلحات الحديثة نسبياً في التاريخ البشري، وقد اعطى مجموعة من الاقتصاديين تعريفات مختلفة لهذا المصطلح نذكر بعضاً منها. أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي¹، وعرف أيضاً بأنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة وفضل مقياس له هو التغير الذي يطرأ على الناتج المحلي الإجمالي GDP² وعرفه آخرون بأنه الزيادة الحاصلة في الإنتاج في مرحلة طويلة الأجل وهو ما يميز اقتصاديات الدولة المتقدمة منذ أواسط القرن الثامن عشر³، ويمكن الحصول عليه عن طريق قسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان، وعرفه الاقتصادي (S.Kuznet) بأنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع والخدمات الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية بالقدرة الإنتاجية معتمدة على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي يحتاج إليها الأمر"⁴، وعرف أيضاً بأنه الزيادات المطردة طويلة الأجل بنصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي أن تكون الزيادة في نصيب الفرد

¹ محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2000، ص299.

² ناجي حسين خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للتوزيع والنشر، مصر، 2001، ص9.

³ ب. رنبيه و.ا. سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص435.

⁴ ميشيل تودار، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسني ومحمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص175.

من الدخل اكبر من الزيادة في النمو السكاني لكي يحدث النمو، والا فإن الزيادة الدورية لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي لا تعد نموًا¹، في حين عبر الاقتصادي سامويلسون عن ذلك بأنه " يمثل توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولة ما"².

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية في الجوهر، وأن بدا لغير المختص أن المفهومين هما كلمتان مترادفتان لمعنى واحد، إلا أن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث طبيعة التغيير الذي يحدثه كل منهما، فالأول (النمو الاقتصادي) يقتصر على إحداث زيادة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، بينما يشير الثاني (التنمية الاقتصادية) إلى إحداث تغير جذري في هيكل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، أي حدوث تغير في الأهمية النسبية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي، وعليه فهو أكثر اتساعاً وشمولاً لأنه يتم عن طريقه تحقيق الزيادة المستمرة في الناتج القومي في المجتمع وفي متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة³.

ثانياً: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

أن النمو الاقتصادي ظاهرة اقتصادية متغيرة من فترة إلى أخرى بحسب توافر العوامل المؤثرة فيه خلال فترة زمنية معينة وتتمثل هذه العوامل في:

(1) الموارد البشرية: Human Resources

وهي من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة النمو الاقتصادي؛ إذ تسهم كمية الموارد البشرية ونوعيتها في التأثير بشكل مباشر في الاقتصاد. وتعتمد نوعية الموارد البشرية على مجموعة من الخصائص من أهمها قدرتها على الإبداع، والتعليم، والتدريب، ومهاراتها، أما في حال ظهور نقص في الموارد البشرية الماهرة فيؤدي ذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي. إذ يشكّل السكّان المصدر الرئيس للقوة العاملة المتمثلة في ذلك الجزء من السكّان الذي ينتج، ليس فقط لاستهلاكه وتأمين حاجاته وإنما ينتج أيضاً للاستهلاك وإعالة الفئات الأخرى من السكّان

¹ مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1985، ص456.

² بول آيه. سامويلسون، مصدر سابق، ص 586.

³ زكريا أودينة، النمو الاقتصادي في ظل تكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص12.

غير المنتجين، وعلى هذا الأساس يعد الأُنسان أكثر عناصر الإنتاج أهميّة على الإطلاق، فهو المستخدم للموارد، وهو المنتج للسلع والخدمات والمنافع، وهو مستهلكها أيضاً، ومن ثم فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج، وتبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدّلات نموّ مرغوبة، أنما يتوقّف في النهاية على حجم السكان ونوعهم، وفي هذا الصدد يجدر التنبيه إلى أننا عندما نتكلّم عن الجوانب الاقتصادية للموارد البشرية فإنه لا يجب الاقتصاد على الجانب الكليّ لها، وأنما يشتمل على القدرات التنظيمية وما يتمتّع به العدد الكليّ للسكان من عناصر مؤهّلة، أي مدعومة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطوّر، والتغلب على المشاكل المختلفة، ويمكن القول أن توافّر الموارد البشرية شرط ضروريّ لتكوين الثروة، ولكنه غير كافٍ باعتبار أن نوعيّة هذه الموارد لها دور كبير كذلك في عمليّات الاقتصادية¹.

إذ أن الزيادة في قوة العمل تعني زيادة أكبر عدد من العمال المنتجين، وهذه الزيادة ستنتج عنها زيادة في الاستهلاك ومن ثم زيادة في الطلب وتتبعها زيادة في حجم السوق، هذا من الجانب الأيجابي للموارد البشرية أما من الجانب السلبي لها فينعكس على النمو الاقتصادي في حالة عدم قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب تلك القدرات البشرية وتوظيفها والافادة منها في تحقيق معدّلات النمو المطلوبة.

أن بعض الدول النامية تعاني من مشكلة الارتفاع في معدّلات النمو السكاني، وهو مما يولد ضغطاً على عملية النمو الاقتصادي، لأن كمية رأس المال المستخدم في الإنتاج سوف تتوزع على أكبر عدد من العاملين، ومن ثم فإن المحافظة على مستوى الإنتاجية للعاملين أو زيادته تتطلب تراكم رأسمالياً أكبر لتحقيق الاستثمار الذي يتلائم والاحتياجات المطلوبة، وهو مما لا تملكه تلك البلدان لأنها تعاني اصلاً من فجوة تمويلية حادة².

(2) الموارد الطبيعية: Natural Resources

وهي من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لدولة ما بشكل كبير، وتشمل جميع الموارد الطبيعية التي تظهر على سطح الأرض أو داخلها مثل النباتات الموجودة على اليابسة، والموارد المائية. أما الموارد الطبيعية الموجودة داخل الأرض فتشمل الغاز، والنفط، والمعادن. وتختلف الموارد الطبيعية بين الدول بناءً على ظروفها البيئية والمناخية.

¹ محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة فار يونس، ليبيا، 2002، ص: 743.
² نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 377.

أن ومما لا شك فيه أن وفرة الموارد الطبيعية ونوعيتها وكيفية استخدامها تعد من أهم العوامل المحددة لإمكانات النمو الاقتصادي، و نعني بالموارد: كل ما يقوم الإنسان بإدراكه، وتقويم منفعته كالبيئة، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو مطلب معين، ويجب توافر شرطين في الموارد هما:

(أ) أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه.

(ب) أن يوجد طلب على المورد نفسه، أو على الخدمات التي ينتجها.

أما إذا غاب أحد الشرطين، فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة بوصفه مورداً، وهكذا فإن قدرة الإنسان ومهارته وحاجته هي التي تجعل لشيء معين دون آخر قيمة، وليس مجرد الوجود المادي لهذا الشيء، وطالما أن قدرات الإنسان وحاجاته في تغيير مستمر عبر الزمن ليشمل ما تم اكتشافه نتيجة ازدياد المعرفة العلمية والفنية وتحسنها، أن توافر الأرض والموارد الطبيعية لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون وجود معرفة ومهارة فنية لاستغلال هذه الموارد وتسييرها، إلا أن الأمر مرهون بالاستغلال الامثل لهذه الموارد، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ والمبني على سياسات اقتصادية غير صحيحة، سيؤدي إلى تدني الوضع الاقتصادي وبالتالي ستعاني تلك الدول من لعنة توافر الموارد فيها، وهو ما حذر منه الاقتصاديون وكذلك من خطورة اعتماد الدول على الموارد الطبيعية فيها فقط،¹ لأن ذلك ينشأ عنه دول غنية وشعوب فقيرة وهذا هو جوهر ما يسمى بالمرض الهولندي*.

(3) رأس المال: capital

يطلق مصطلح رأس المال على جميع المنتجات أو التجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها اقتصاد ما في فترة معينة وتكون موجه لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويشتمل ذلك على العديد من المكونات، مثل الآلات، والأرض، والنقل، والطاقة، ويعد رأس المال من حيث توافره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة².

¹ شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2015، ص99.

* المرض الهولندي / اطلق هذا المصطلح على حالة الكساد والتراخي التي اصابت الشعب الهولندي بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال 1900 – 1950، والذي ادى إلى ارتفاع أسعار الصرف للعملة الوطنية، وارتفعت على أثره أسعار السلع المنتجة محليا، وعجزها عن منافسة السلع الخارج، وزادت الواردات وادى ذلك كله إلى اضمحلال النشاط الإنتاجي (الصناعي بشكل خاص)، تلك الظاهرة يطلق عليها أيضا وصف التصنيع.

² Philippe Aghion, Peter Howitt, Théorie De La Croissance Endogène, Edition Dunod, Paris, 2000, P 165.

من جهة اخرى تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني، وينظر إليه عادة كنسبة بين قيمة الإنتاج الموجه فعلاً للتكوين الرأسمالي في المجتمع من جهة وقيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى، ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهوداً كبيراً لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها وذلك بإقامة مصانع جديدة وتوسيع القائمة منها، بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيراً في زيادة إنتاجية العمل، وهنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية، ومن ثمّ زيادة ورفع مستوى الإنتاج الوطني

أن تراكم رأس المال يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى، أن الدول ذات النمو الاضعف هي التي تعتمد على مصدر واحد أو اثنين في تحقيق معظم الدخل الوطني، ومنها الدول التي تعتمد على بيع حصىلة المستخرجات النفطية أو التي تعتمد على الزراعة أو التجارة بوصفها مصدراً أساسياً للدخل، فهي بالتالي تعتمد على السلع المستوردة من الخارج لسد احتياجاتها الاستهلاكية للسلع المصنعة، ذلك بسبب تخلف القطاع الصناعي فيها وهو ما سينعكس على بقية القطاعات وبالتالي سينخفض الدخل القومي وبالتالي يحدث الخلل في عملية النمو الاقتصادي¹.

(4) التقدم التقني والتكنولوجي:

من العوامل المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصادي، وتشمل تطبيق مجموعة من التقنيات الإنتاجية، والأساليب العلمية، وتُعرف التكنولوجيا بأنها طبيعة الأدوات التقنية ونوعيتها، والتي تعتمد على استخدام نسبة معينة من الأيدي العاملة، أن النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي تربطهما علاقة إنتاجية متبادلة فالنمو الاقتصادي نتاج التقدم التكنولوجي والتقدم التكنولوجي ناتج عن النمو الاقتصادي، أن ما حدث من تطور سريع في عالم التكنولوجيا التقنية والمعلوماتية يعد عاملاً مهماً في التنافس بين الأمم في الوقت الحالي وأن استخدام التقدم التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي قد أحدث العديد من الآثار الإيجابية في الحياة البشرية وخاصة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية مما أدى إلى نمو هذه القطاعات بصورة كبيرة فضلاً عن الزيادة في كفاءتها².

ويقول بعض الاقتصاديين أن النقص في عدد السكان من العوامل التي تؤثر بطريقة غير ملائمة في التقدم التكنولوجي، لأن زيادة عدد السكان ينتج عنه زيادة في الطلب ومن ثم اتساع حجم الاسواق

¹ محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم، دار ابو المجد للطباعة، القاهرة، 2006، ص29.
² بأي عمارة، بوضياف عقبة، أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي دراسة لدول شمال افريقيا 2009 – 2017، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة بوضياف، الجزائر، 20018، ص31.

والتشجيع على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة البحث والتطوير واجراء تجارب جديدة واستخدام اساليب إنتاجية احدث لغرض تخفيض التكاليف، كما يجب أن لا يؤدي استخدام التقنيات الحديثة إلى حدوث فائض في الأيدي العاملة بدرجة زائدة عن حدها، حتى لا تؤدي إلى البطالة أو نقص في الارباح فيقل على أثره تراكم رأس المال وهو ما سينعكس سلبا على الاستثمار ومنه على النمو الاقتصادي، وخالصة القول أن التطور التكنولوجي يؤدي إلى إدخال طرق جديدة ومتطورة وحديثة في العملية الإنتاجية، وذلك من شأنه أن يرفع من جودة الإنتاج ونوعيته وكميته، ومن ثم تحقيق فائض معتبر، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي¹.

(5) العوامل الاجتماعية والسياسية:

وهي العوامل التي تهدف إلى تقديم دور مهم في النمو الاقتصادي للدول، ويشكل كل من التقاليد والعادات والمعتقدات العوامل الاجتماعية، بينما تشكل مشاركة الحكومة في وضع السياسات وتنفيذها العوامل السياسية، تختلف الشعوب والمجتمعات فيما بينها في طريقة التفكير والسلوكيات العامة وهذا ينعكس على العمل والإنتاجية والاستهلاك، فلا بد من وجود عمليات تحديث لطريقة التفكير من أجل زيادة كفاءة العمال وفعاليتهم وبث روح المنافسة فيهم، بالإضافة إلى تحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وأيجاد حالة من المساواة في الفرص، وكذلك غرس المثل العليا كالأمانة والتعاون واحترام الوقت والالتزام به والاعتماد على الذات والنزاهة وبعد النظر².

اما العوامل السياسية فتتبلور في مدى استقرار البلد سياسيا فالبلدان التي تشهد تغيرات حكومية مستمرة وبشكل غير منظم ، عن طريق الانقلابات والثورات، ينعكس سلبا على عجلة النمو فيها عن طريق عزوف المستثمرين عن الدخول في مشروعات طويلة الأجل وذلك خشية تغير القوانين أو فرض قيود جديدة عليهم، وكذلك دور الحكومة في توفير الاجواء اللازمة والملائمة لتفعيل عملية النمو عن طريق ما تتخذه من خطوات واجراءات لتهيئة بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، فضلا عن تطوير ما هو موجود اصلا من مشاريع قائمة، وذلك عن طريق اتباعها لسلسلة من الاجراءات والقوانين التي يمكن استخدامها للتأثير في مستويات الاستثمار وزيادة حجم رأس المال الثابت في المجتمع مما يترتب عليه زيادة في الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو³.

¹ مبير بالدوين، التنمية الاقتصادية، ترجمة جرانت اسكندر، المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ص70.
² هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980 - 2014)، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ليبيا، 2017، ص54.
³³ حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص350.

6) السياسة المالية والنقدية:

أن كلا من السياسة المالية والنقدية من الأدوات المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصادي فالبنك المركزي، هو الجهة التي يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في السياسة النقدية في حين أن السياسة المالية تكون من أختصاص الحكومة وهي السياسات التي تؤثر في حجم الأنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب ومما يعلب الدور الثاني في هذه السياسة، أن البنك المركزي في أي بلد من البلدان يلجأ إلى تخفيض معدلات سعر الفائدة أو يرفعه، وهذه السياسة تؤدي إلى زيادة أو تناقص في عرض النقود، ومما لا شك فيه أن فعالية السياستين المالية والنقدية تقاس بمدى تأثيرها في كل من مستوى الناتج المحلي الإجمالي من جهة ومتغيرات أسعار الفائدة من جهة أخرى، ويتأثر مخزون الاستثمار بالنسبة لمتغيرات أسعار الفائدة إذا كانت كبيرة فأى تغيير في سعر الفائدة بالانخفاض مثلاً يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي بدوره بمساعدة المضاعف إلى زيادة حجم الدخل والناتج فتكون السياسة المالية فعالة بالمقارنة بالسياسة النقدية. في حين أن فعالية السياسة النقدية تقاس بمعامل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمتغيرات سعر الفائدة، فكلما كانت المرونة كبيرة، أدت زيادة عرض النقود بالنسبة للطلب عليها إلى انخفاض كبير في سعر الفائدة، ومن ثم زيادة حجم الدخل أو الناتج المحلي وطالما أن الأمر متعلق بمقياس التغيرات في كل من معدل التضخم ومعدل البطالة فيستخدم منحى فليبيس التقليدي والحديث، فينتقل منحى فليبيس لبيبيس تأثير كل من السياستين في كل من التضخم والبطالة، وهناك بعض الدول النامية لديها معدل مقبول للنمو في الناتج ولا تعاني من مشكلة في هذا المجال، كما أنها لا تعاني من الصدمات الخارجية أو من مشكلة في أسعار صرف عملاتها في الوقت الحاضر، ولكنها تشكو من عدم ديمومة الاستقرار الاقتصادي. وتكون السياسة المالية فعالة عند أسعار الفائدة المنخفضة¹.

¹ فواز جار الله نأيف الدليمي – عبد الله خضر عبطان السبعأوي، دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 1985 – 2010، مجلة تنمية الراقدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 109، مجلد 34، 2012، ص129.

ثالثاً: نظريات النمو الاقتصادي:

1) نظرية النمو الكلاسيكية:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، فضلاً عن آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يأتي:

أ) سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، المنافسة الكاملة، عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ب) التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.

ج) الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

د) ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

هـ) حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك لأنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف بحسب رأي آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتؤوده إلى حالة السكون أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود وهذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون¹.

لقد اشار ادم سميث في تحليله إلى كيفية ربط الثروة بتقسيم العمل، إذ أن التخصص الإنتاجي يؤدي إلى زيادة مهارات العمال ومقدرتهم على الابتكار وأن تقسيم العمل يحدده حجم السوق فكلما كُنت السوق واسعة كلما امكن من خلق امكانيات جديدة في تقسيم العمل مما قد يدخل الاقتصاد في دورة تراكمية

¹ جلال خشيب، النمو الاقتصادي، الألوكة موقع الالكتروني، www.alukah.net.

بين تقسيم العمل وتوسيع السوق ورفع الإنتاجية، اما في حالة كون السوق ضيقة فلن يسمح ذلك بتوزيع الإنتاج المتزايد والنتائج عن تقسيم العمل.

كما اشار سميث إلى أن الادخار يؤدي إلى التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق التقدم التكنولوجي وتقسيم العمل وهو بدوره سيؤدي إلى توسيع السوق ويتحقق النمو الاقتصادي¹.

وقد وجهت مجموعة من الانتقادات الى هذه النظرية منها:

(إ) تجاهل الطبقة الوسطى.

(ب) همال القطاع العام.

(ج) إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.

(د) القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.

(هـ) خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

(و) عدم واقعية مفهوم عملية النمو: حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛ أي: أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعد تفسيرًا مقنعًا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

2) النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز (1883 - 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 - 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ إذ يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الأنفاق الاستثماري، وعن طريق الميل الحدي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

(أ) معدل النمو الفعلي Actual rate of growth، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

¹ محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999، ص61.

ب) معدل النمو المرغوب Warranted rate of growth، وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج) معدل النمو الطبيعي (GN)، وهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي الى توافر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.

لقد ركز كينز في تحليله على الطلب الكلي في تحديد مستوى الدخل التوازني حيث يرى أن أي تغيير في حجم الاضافات (الاستثمار، الأنفاق الحكومي، الصادرات) سينعكس بشكل مباشر على حجم الطلب الكلي ويكون ذا تأثير إيجابي في حالة زيادتها وسلب في حالة انخفاضها ومن ثم التأثير المباشر في حجم الناتج المحلي وإجمالي الصادرات، ويصف كنز من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث أي تغيير في حجم الاضافات (الاستثمار مثلا) سيؤدي إلى حدوث تغيير اكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي الاتجاه نفسه أي أن العلاقة طردية بينهما، ويطلق على العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي وهو ما يمكن التعبير عنه بالصيغة الآتية

$$\Delta Y = K_1 \times \Delta I$$

حيث أن:

ΔY : التغيير في الدخل ، K_1 : المضاعف، ΔI : الزيادة في الاستثمار.

وعليه وبحسب النظرية الكنزوية فإن الطلب يعد العامل الفعال الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج.

فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي - حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه - فإن البطالة ستزيد؛ لأن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي أن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كلاً

المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وأن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ لأن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو¹.

أن أهم ما وجه الى النظرية الكنزوية من انتقادات تمثل بما يأتي²:

(أ) أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، بسبب امكانية الاحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

(ب) أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال – الناتج والمعامل الحدي لرأس المال – غير واقعية وخصوصا إذا دخل رأس المال في مرحلة تناقص العوائد.

(ج) أن ثبات فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال إلى الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الامد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير متطلبات النمو المستقر.

(د) في هذه النظرية لم يهتم النموذج باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

(3) النظرية النيوكلاسيكية في النمو:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلاارك، وهو يقوم على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في³:

(أ) أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالفورات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

(ب) أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

(ج) بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه الى أهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

(د) فيما يخص رأس المال عد النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع

¹ سالم توفيق النجفي، أسايات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص323.

² ميشيل ب تودارو، ترجمة: حسن محمود حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص150.

³ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006، ص128.

الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعد النيوكلاسيك الادخار عادة رأسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلاً آلياً ميكانيكياً.

(ه) أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار.

(و) أن النمو الاقتصادي كالتنمو العضوي - وصف مارشال - لا يتحقق فجأة، إنما تدريجياً، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في الأجل القصير إذ يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من كل ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع¹.

نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها:

- (أ) التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة للنواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.
- (ب) القول بأن التنمية تتم تدريجياً بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.
- (ج) الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير من دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
- (د) افتراض حرية التجارة الخارجية أمرٌ لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين².

(4) نظرية النمو الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مأنكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي عن طريق الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي الوقت نفسه فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وأساسيات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص67.

² ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989 - 2012)، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر -3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص28.

للعناصر الثلاثة مساوياً للواحد الصحيح، ومن ثم تنفرد هذه النظرية عن النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال على جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء إذ، يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا عن طريق تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية¹.

رابعاً: أنواع النمو الاقتصادي:

بشكل عام قسم النمو على ثلاثة أنواع هي:

- (1) النمو الطبيعي (التلقائي): Natural growth وهو النمو الذي يحدث بشكل تلقائي و عفوي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد المحلي، من دون اتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى عبر تسلسل زمني كما هو الحال في الانتقال من المجتمع الاقطاعي إلى الرأسمالي، الذي كان من جملة اسبابه، سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف الحصول على النقود، ومنها التقسيم الاجتماعي للعمل و حدوث تراكم لرأس المال، وتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارة النمو بسرعة من قطاع إلى اخر لا سيما في البلدان الرأسمالية².
- (2) النمو العابر: Transient growth وهذا النوع من النمو يتصف بعدم الثبات والاستمرارية، بل هو نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث وأن تزول ويزول معها النمو الذي احدثته، أن هذا النوع من النمو هو الاكثر بروزا في الدول النامية، إذ يأتي استجابة لتطورات معينة غالباً ما تكون خارجية ومفاجئة، على سبيل المثال الارتفاع الذي يحصل في أسعار المواد الأولية الخام فالدول المصدرة لتلك المواد ستحصل على مداخيل مرتفعة نتيجة الارتفاع في أسعار المواد في الاسواق الدولية، وينعكس هذا بشكل مباشر على الدخل القومي ومن ثم نصيب الفرد من ذلك الدخل و حدوث حالة من النمو، الا أنها لا تبقى ثابتة وتتلاشى بسرعة بعد أنتفاء المسببات لها بعد حدوث انخفاض في أسعار المواد الخام، وينتج عنه ظاهرة النمو بلا تنمية³.
- (3) النمو المخطط: Planned growth وهو النمو الناجم عن عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، ويعتمد بشكل كبير على واقعية ما مرسوم له وفعالية التنفيذ والمتابعة المستمرة لما تم

¹ عبد الباسط وفاء، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي "نظريات النمو الذاتي – دراسة تحليلية نقدية"، دار النهضة العربية، جامعة طوان، 2000، ص33.

² كميل حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص24.

³ حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار البداية، الأردن، 2014، ص135.

التخطيط له، كما يعد من الأنواع الحديثة نسبياً لبروزة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ مارسه كثير من الدول الاشتراكية¹.

خامساً: العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي

يشكل الاستثمار أحد الدعائم الرئيسية للنمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية فضلاً عن البلدان المتقدمة والتي سبق وأن قطعت شوطاً متقدماً في هذا المجال، لما له من أثر كبير في زيادة الطاقات الإنتاجية داخل البلد، كما أن زيادة حجم الاستثمارات تنعكس على الزيادة في معدلات النمو عن طريق زيادة القيمة المضافة والتشغيل والإنتاجية.

وقد تباينت الآراء للنظريات والنماذج الاقتصادية في تفسير تلك العلاقة الرابطة بين الاستثمار والنمو، ففي الأنموذج النيوكلاسيكي تؤدي الزيادة في الاستثمارات إلى إحداث زيادة في معدلات النمو قصيرة الأجل، واهتم الأنموذج النيوكلاسيكي بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، وركز على الدور الذي يلعبه الاستثمار خاصة الأجنبي المباشر منه في تحفيز النمو في البلدان المضيفة له ومن تلك النماذج نموذج سولو – سوان، فقد أوضح سولو Solow أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي محدود بالأجل القصير ويقتصر دوره على مستوى الدخل، تاركاً معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير، وعلى الرغم من محدودية التأثير في الأجل القصير في ظل تناقص معدل العائد على رأس المال المادي physical capital، فقد أشار سولو إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاج بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية الموجبة التي تؤدي إلى تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له².

أما عن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في ظل نموذج (هارود-دومار) إذ أنه في ظل هذا الأنموذج أشار Firebaugh عام 1992 إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي وبالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في الدول المضيفة ومن ثم فهو أشار ضمناً إلى العلاقة التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، تلك الفكرة التي نوقشت باستفاضة في الفكر الحديث للنمو، ويقصد بالتكاملية هنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز على

¹ولاد عمري عبد الباسط، اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 - 2013)، جامعة محمد بوقرة بو مرداس، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2016، ص7.

² جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان، مصر، 2002، 124.

مزيد من الاستثمار المحلي دون أن يكون مثبطاً له. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ضروري للقضاء على ضعف المدخرات المحلية خاصة في الدول النامية.

كما أشار Harrod إلى التغيير الفني الطبيعي والذي يقصد به اكتشاف طرق إنتاجية جديدة في دالة الإنتاج وبالتالي فإن هذا يعد اهتماماً بالاستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحبه من تكنولوجيا متقدمة تساهم في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج¹.

أما بخصوص التفسير الحديث للعلاقة فيما بين الاستثمار والنمو فقد ركزت على دور تراكم رأس المال (المادي، والبشري) بوصفه محدداً حاسماً للنمو الاقتصادي طويل الأجل، حيث تفترض النماذج الحديثة أن الاستثمار لا يخفض العوائد أو أن بعض الناتج الإضافي يستخدم في أنشطة تزيد بشكل مباشر في معدل التغيير التقني والنمو الاقتصادي، كذلك فالأنموذج الحديث يقترح إحداث إصلاحات في السياسة الاقتصادية المتبعة ومنها تحرير التجارة الدولية وتحسين حوافز الادخار والاستثمار لغرض تعزيز النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أن تكوين رأس المال الثابت يعد شرطاً ضرورياً للنمو الاقتصادي لكنه في الوقت نفسه ليس العامل الموجه الوحيد أو المحدد للنمو، لأن الاستمرار بالنمو أو ما يعرف بالنمو المستدام يحتاج أيضاً إلى رأس المال البشري وذلك من خلال الزيادة في المهارات الأساسية للعمال بالتعليم والتدريب وتطويرها والمحافظة على عوائدها بدلاً عن تناقصها مما يسهم باستمرار النمو الاقتصادي، أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وذلك باكتسابهم المزيد من المهارات والخبرات، أن انتقال التكنولوجيا بين الشركات العابرة للقارات إلى فروعها المتواجدة في بلدان مضيئة لاستثماراتها لا يشمل فقط الآلات والمعدات الحديثة بل يشمل أيضاً نقل المعلومات التقنية والعلمية لاستخدام تلك المعدات وتكون أما بتطوير العاملين المحليين أو الطلب على الأيدي العاملة المتعلمة مما سيثجع على زيادة التعليم الفني والتقني وعقد الاتفاقيات بين المؤسسات التعليمية وتلك الشركات².

لقد ركزت العديد من الدراسات الخاصة بهذا الموضوع ومنها ما قامت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على الدور الذي يقوم به الاستثمار وخاصة الأجنبي المباشر على عملية التصنيع والنمو في الدول المضيئة، إذ تم إجراء عدة دراسات على مجموعة من الدول الآسيوية ومنها الصين وماليزيا وتايلاند، إذ بينت تلك الدراسات أن النمو الاقتصادي في تلك البلدان قد تأثر بالتغيرات السياسية المحلية المتبعة فيها والتي اتجهت نحو تحرير الاقتصاد المحلي والتحول إلى نظام السوق ورفع القيود عن الاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ توصلت الدراسات إلى أن الاستثمار أثر في النمو الاقتصادي

¹ هند سعدي، مصدر سابق، ص78.

² نشوى محمد عيد ربه، قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 8، 2019، ص537.

عن طريق استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة ومن ثم إحداث زيادة تنافسية للشركات المحلية في الاسواق العالمية¹.

اما بخصوص التجارة الخارجية فقد اعتبرت القناة التي ينتقل عن طريقها تأثير الاستثمار المحلي والأجنبي إلى النمو الاقتصادي، فكما كانت الدولة ذات حرية تجارية اكبر ادى ذلك إلى التشجيع في عملية الاستثمار وزيادة التدفقات الاستثمارية إلى داخل البلد وبالعكس فتقييد حرية التجارة سوف ينعكس سلبا على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية ومن ثم الأنخفاض في تراكمات رأس المال والأنخفاض في معدلات النمو الاقتصادي².

¹ هناء عبد الغفار، مصدر سابق، ص 255 – 256.

²

الفصل الثاني

قياس وتحليل للعلاقة بين الاستثمار في
قطاع الاتصالات والنمو الاقتصادي

تمهيد

يعد قطاع الاتصالات من القطاعات المهمة والرائدة بسبب التطور الذي حققته والذي دخل المجالات التجارية بشكل واسع بعد تطور أنماط التجارة باتجاه التجارة الالكترونية واسهم ذلك في توسيع النشاط الاقتصادي وهذا ما وجه الدول الى دعم هذا القطاع والسعي إلى تطويره بسبب المميزات والعوائد التي يمكن أن يحققها هذا القطاع.

والاقتصاديون اليوم يعدون قطاع الاتصالات والمعلومات قطاعا رابعا بعد الزراعة والصناعة والخدمات، حيث اصبح إنتاج المعلومات وتجهيزها وتوزيعها نشاطا اقتصاديا رئيساً في دول العالم المتقدمة والنامية، واصبح للمعلومات الدور المتميز في بنية الاقتصاد العالمي مع تطور ما يسمى بتكنولوجيا المعلومات الحديثة، إذ أن لكل منها مادتها الخام التي تتعامل معها وادواتها الخاصة بها ومن ثم تحويلها إلى منتجات وتسويقها إلى مستهلكيها عن طريق وسائل التوزيع المختلفة، وتتمثل المادة الخام لتكنولوجيا المعلومات بالبيانات والمعرفة وادواتها تتمثل بالكمبيوترات والبرمجيات، وقد تطورت تكنولوجيا المعلومات من تكنولوجيا كثيفة رأس المال إلى كثيفة العمالة ومن ثم إلى كثيفة المعرفة.

المبحث الأول

تحليل واقع قطاع الاتصالات في العراق

واقع قطاع الاتصالات في العراق

يمكن تقسيم واقع قطاع الاتصالات في العراق على مرحلتين مفصليتين هما ما قبل عام 2003، وما بعد عام 2003، وذلك للاختلاف الكبير فيما بين المرحلتين. ويمكن التطرق لهما كما يأتي:

(أ) واقع الاتصالات للفترة 1980 – 2003:

في هذه المرحلة تم بناء النظام الهاتفي في العراق خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، وبلغت الكثافة الهاتفية للخطوط الارضية ذروتها في بداية عقد التسعينيات قبل اندلاع حرب الخليج 1991، وقد بلغ عدد المشتركين في تلك الخطوط ما يقارب المليون أي ما معدله 5.6% من مجمل عدد السكان آنذاك، وعلى الرغم من تدني هذه النسبة مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي الا أنها تعد مقارنة لبلدان المنطقة في تلك الفترة¹.

لقد كان للحصار الاقتصادي المفروض على العراق بعد حرب الخليج 1991 وعدم توافر القدرة لأغلب الملاكات الفنية في هذا القطاع على مواكبتها للتطورات التي حدثت في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، والسياسات القسرية التي يتبعها النظام السياسي في خنق الحريات وتقييد كافة الممارسات والفعاليات التي لا تصب في صالحه من جهة اخرى، ادى ذلك كله إلى أثر كبير في التخلف الذي شهده قطاع الاتصالات في العراق، فضلا عن ما لحق بالبنى التحتية الخاصة بهذا القطاع من شتى أنواع الضعف والتدمير نتيجة الحرب مما جعل العراق في مراتب متدنية في تصنيف مؤشرات الجاهزية الالكترونية*، وفيها صنف العراق بين اضعف 15 بلداً في العالم من حيث الجاهزية الالكترونية، وذلك بحسب ما تم نشره من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات عام 2002، وفيها كان ترتيب العراق بالتسلسل 206 من مجموع 208 دول تلتها كوريا الشمالية وغينيا بيساؤ²، ويعد العراق من أواخر الدول التي قامت بالسماح لشركات الهاتف النقال للعمل في البلد بشكل رسمي باستثناء اقليم كردستان الذي كان خارج دائرة العقوبات

¹ راجي محيل هليل الخفاجي، قطاع الاتصالات في العراق بعد عام 2003 والإصلاحات المطلوبة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، مجلة واسط للعلوم الأنسانية، المجلد 14، العدد 1، 2018، ص935.

* يعرف الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) مؤشر الجاهزية الالكترونية بأنه مقياس التقدم الذي يحققه البلد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعن مدى قدرة اقتصاده في الاستفادة من استخدام هذه التكنولوجيا في المستقبل.

² <http://www.itu.int/ITU-D/ict/papers/2002/scm/TR.pdf>

المفروضة على العراق في فترة الحصار الاقتصادي، وعلى الرغم من تلك الظروف الصعبة التي واجعت البلد إلا أنه كانت هنالك بعض المحاولات المتطلعة للالتحاق بالركب العالمي في هذا المجال والحصول على التكنولوجيا المتطورة في مجال الاتصالات، إذ وقعت الحكومة العراقية في عام 2001 عقداً يشمل تجهيزاً لشبكة الهاتف النقال في بغداد وسائر المحافظات بالاتفاق مع شركة صينية وهي شركة سنتك (CNTIC) المتخصصة في مجال الاتصالات China National (Technology Import Company) ¹، وتم تفعيل العقد في عام 2002 ووصلت الأجهزة والمعدات إلى بغداد في الشهر الثامن منه وبإشراف الفريق الفني المكلف بالعمل من قبل الشركة العامة للاتصالات العراقية بنصب الأبراج، إلا أن الإحداث التي تلت حرب عام 2003 والفوضى التي عمت البلاد حالت دون اكتمال المشروع وادت إلى توقف العمل به.

ب) واقع الاتصالات للفترة 2003 - 2019

برزت في هذه الفترة الهواتف التي تعمل عبر الأقمار الصناعية والتي كانت الوسيلة الوحيدة للاتصالات مع العالم الخارجي لاسيما أيام الحرب عام 2003 والأيام التي تلتها، وكان الإعلاميون وموظفو الإغاثة الدولية أكثر من يستخدمها لأنه كان غير مسموح بها لعامة المواطنين، وأبرز من عمل في تلك الفترة خدمات شركة الثريا للاتصالات عبر الأقمار الصناعية التي مقرها الإمارات العربية المتحدة حيث لاقت أنتشاراً واسعاً في السوق العراقية بعد تغيير النظام السياسي ورفع القيود التي كانت مفروضة على استخدام مثل هذه التقنية، وقد اتفقت هذه الشركة مع خمسة من المجهزين العالميين لتوزيع خدمة الهاتف عبر الأقمار الصناعية في العراق، وتشير تقديرات الشركة إلى أنها باعت حوالي 10000 جهاز بسعر 600 دولار للجهاز الواحد في مطلع أيار 2003، وارتفع هذا العدد ليصل إلى ما يقارب 80000 جهاز في نهاية العام 2003، وفي شهر أيلول من العام نفسه أعلنت سلطة الائتلاف المدني عن إجراء مزاد لمنح تراخيص العمل لشركات الهاتف النقال توزع على أساس مناطقي وتم منح التراخيص وتوقيع العقود مع الشركات الفائزة في 21 كانون الأول عام 2003، لمدة عامين وقد حصلت ثلاث شركات عربية على التراخيص للعمل وهي آسيا سيل، وأورأسكوم تليكوم (عراقنا)، (MTC) الأثير، على أن يكون العمل مع شركات محلية عراقية، وتبنت هذه التراخيص استخدام التكنولوجيا المعتمدة في منطقة الشرق الأوسط واغلب بلدان العالم والتي تعتمد على تقنيات النظام العالمي للاتصالات النقالة (Global System for Mobile Communications) (GSM)، واستطاعت هذه الشركات توسيع قاعدة المشتركين لشبكتها

¹ الاسكوا، مجتمع المعلومات في الجمهورية العراقية، مجموعة مدار للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص17.

كل بحسب المنطقة العاملة فيها، وذلك لعدم وجود التنافس فيما بينها في نطاق المنطقة الواحدة، وتقسمت هذه الشركات على النحو الآتي: عملت شركة آسيا سيل في شمال العراق، وشركة عراقنا (أورأسكوم) في وسط العراق وخصوصاً في بغداد، وكان الجنوب من نصيب شركة (MTC) الأثير¹.

¹ راجي محيل هليل، تحليل السياسات السعرية لشركات الهاتف النقال في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2016، ص95.

المبحث الثاني

الاستثمار في قطاع الاتصالات وأثره في النمو الاقتصادي

في هذا المبحث سنحاول معرفة الدور الذي قام به الاستثمار في قطاع الاتصالات في عجلة النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004 - 2019) من خلال تحليل جملة من المؤشرات والبيانات والجدأول المتعلقة بالاستثمار وأثاره في النمو، وسنركز على عرض بعض المؤشرات الخاصة بشركتي (آسيا سيل والأثير) مثل عدد المشتركين والإيرادات المتحققة والاموال المترتبة في ذمة هذه الشركات للحكومة لبيان المزايا التي تحققت هذه الشركات وبطبيعة الحال فإن هذا النوع من الاستثمار هو استثمار أجنبي مباشراً وهذا يعني أن العوائد التي تتحقق لهذه الشركات تحول إلى الخارج ومن ثم حرمان البلد من هذه المزايا التي يمكن أن يحققها لو تحول هذا الاستثمار إلى استثمار محلي عن طريق تأسيس شركات محلية تحل محل هذه الشركات أو أنها تدخل بوصفها منافساً وتوافر خدمات ومزايا أفضل من الخدمات التي توافرها هذه الشركات والتي تميزت بارتفاع الأسعار وضعف الخدمات المقدمة من قبلها، وقد تم الاقتصار على هاتين الشركتين لكونهما تستحوذان على نسبة عالية من السوق العراقية وكذلك تعذر الحصول على البيانات الخاصة بالشركات الأخرى.

ثم سنحاول معرفة مساهمة هذا الاستثمار في تكوين إجمالي رأس المال الثابت والنتائج المحلي الإجمالي ومقارنة هذه المؤشرات بعضها ببعض للوصول بصورة واضحة إلى دور الاستثمار في قطاع الاتصالات ومن ثم ننتقل إلى تقدير العلاقة بينهما لبيان تأثير الاستثمار في قطاع الاتصالات بوصفه تغييراً مستقلاً في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه تغييراً تابعاً وتفسيرها اقتصادياً.

أولاً - مؤشرات شركتي الاتصالات (آسيا سيل، زين):

لقد أدى التوسع في عمل شركتي الهاتف النقال (آسيا سيل وزين) اللتين تقدمان خدماتهما في عموم العراق وتغطيان مساحات كبيرة تفوق ما كان محدداً لهما إلى السماح لهما بتوسيع شبكاتهما، ففي عام 2005 وبعد جولة التراخيص الثانية حصلت الشركتان على حق العمل في عموم القطر لمدة 15 عاماً بخلاف جولة التراخيص الأولى التي كانت لمدة عامين وفي مناطق محدودة، وبرسم ترخيص بلغ (1250 مليون دولار) (ملياراً ومائتين وخمسين مليون دولار) لكل شركة تسدد على دفعات وعلى النحو الآتي:

الدفعة الأولى _ 30 % من مبلغ الترخيص عند توقيع العقد في عام 2004

الدفعة الثانية - 20 % تسدد في 11 / 9 / 2007.

الدفعة الثالثة - 50 % تسدد في موعد اقصاه 9 / 10 / 2007.

ومنذ تلك المدة بدأت شدة التنافس بين الشركتين للاستحواذ على الحصة السوقية الاكبر والزيادة في عدد المشتركين للوصول إلى تحقيق إيرادات اكبر¹، ومن الجدول (1) يمكن اعطاء صورة عن مدى التطور الحاصل في عمل الشركتين من حيث عدد المشتركين والحصة السوقية لكل منهما ومعدلات النمو السنوي في عدد المشتركين والذي تم الحصول عليه من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$r = \frac{Y_2 - Y_1}{Y_1} * 100$$

حيث أن r يمثل معدل النمو السنوي، Y_2 عدد المشتركين للسنة الحالية، أما Y_1 فتمثل عدد المشتركين للسنة السابقة. فبينما كان عدد المشتركين لشركة آسيا سيل في عام 2005 (1.457 مليون مشترك) وبحصة سوقية مقدرها (30%) كأن عدد المشتركين لشركة (MTC الأثير) الممثلة لشركة زين آنذاك (1.073 مليون مشترك) وبحصة سوقية مقدارها (23%)، واما في عام 2009 فقد كان عدد المشتركين لشركة آسيا سيل (7.351 مليون مشترك) وحصة سوقية (36%) ومعدل نمو سنوي في عدد المشتركين مقدارها (20%)، اما شركة زين فبعد شرائها جميع حصة شركة عراقنا (أورأسكوم تليكوم) في عام 2009 ودمجها مع شركة الأثير فقد بلغ عدد مشتركها في العام نفسه (10.296 مليون مشترك) وحصة سوقية مقدارها (53%) وبمعدل نمو سنوي في عدد المشتركين بلغ (6%)، وفي عام 2013 اصبح عدد المشتركين لشركة آسيا سيل (10.739 مليون مشترك) وحصة سوقية (38%) ومعدل نمو سنوي مقدارها (7%) ولشركة زين عدد مشتركين هو (15.882 مليون مشترك) وحصة سوقية هي (45%) وبمعدل نمو سنوي (16%)، فيما كانت الارقام في عام 2015 هي عدد المشتركين لشركة آسيا سيل (10.794 مليون مشترك) وحصة سوقية (38%) ومعدل نمو سنوي (-12%)، وسجلت شركة زين عدد مشتركين بلغ (11.093 مليون مشترك) وحصة سوقية (39%) ومعدل نمو سنوي (-19%) وهي اقل من السنوات السابقة ويرجع ذلك لما تعرض له العراق من حالة عدم استقرار بسبب الارهاب وتعرض كثير من مناطق القطر إلى التوقف في عمل شبكات الهاتف النقال ، وعكس عام 2019 تحسناً كبيراً بعد

¹ بأن ذنون محمد، ملاحظات تقارير الرقابة المالية الاتحادي بشأن عقود تراخيص الهاتف النقال، مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث، 2020، ص2.

القضاء على الارهاب وتحرير معظم مناطق البلاد حيث بلغ عدد المشتركين لشركة آسيا سيل (14.162 مليون مشترك) وحصّة سوقية (39%) وبمعدل نمو سنوي (0.5- %)، فيما كان عدد المشتركين لشركة زين (15.658 مليون مشترك) وحصّة سوقية (52%) وبمعدل نمو هو سنوي (2- %). وهو ما يظهره الشكل (3).

جدول (1)

عدد المشتركين في الهاتف النقال في العراق لشركتي (آسيا سيل، زين) للمدة (2004 - 2019) مليون مشترك

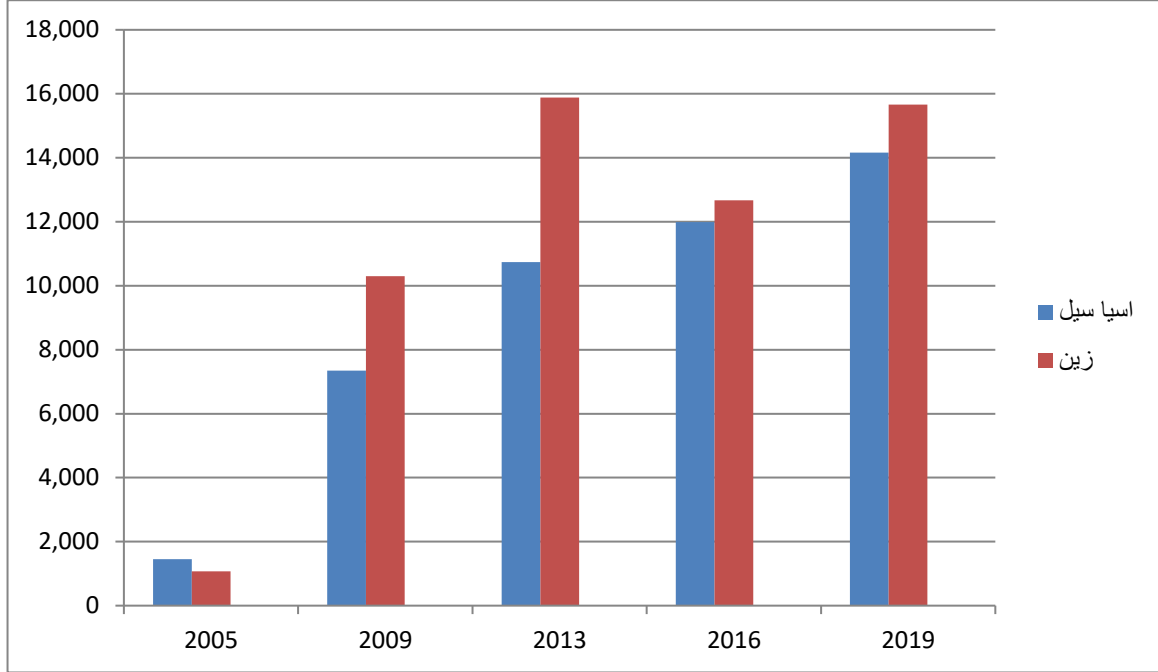
السنوات	عدد المشتركين لشركة آسيا سيل	عدد المشتركين لشركة زين	الحصة السوقية لشركة آسيا سيل	الحصة السوقية لشركة زين	معدل النمو السنوي في عدد المشتركين لشركة زين	معدل النمو السنوي في عدد المشتركين لشركة آسياسيل
2004	0.873	0.244	%40	%20		
2005	1.457	1.073	%30	%23	339.75	66.90
2006	2.740	3.198	%29	%36	198.04	88.06
2007	4.290	7.287	30%	50%	127.86	56.57
2008	6.107	9.681	%34	%52	32.85	42.35
2009	7.351	10.296	%36	%53	6.35	20.37
2010	8.130	12.074	%38	%55	17.27	10.60
2011	8.979	12.435	%37	%52	2.99	10.44
2012	10.030	13.707	%36	%50	10.23	11.71
2013	10.739	15.882	%38	%45	15.87	7.07
2014	12.302	13.768	%39	%42	-13.31	14.55
2015	10.794	11.093	%38	%40	-19.43	-12.26
2016	11.987	12.672	%38	%39	14.23	11.05
2017	12.925	14.697	%39	%40	15.98	7.83
2018	14.232	16.038	%38	%44	9.12	10.11
2019	14.162	15.658	39%	52%	-2.37	-0.49

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- هيئة الاعلام والاتصالات
- شركة آسيا سيل للاتصالات
- شركة زين للاتصالات

شكل (3)

عدد المشتركين في الهاتف النقال في العراق (آسيا سيل، زين) الف مشترك للمدة (2019 - 2005)



المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (1).

هذا فيما يخص الجانب الفني في عمل كلتا الشركتين، أما ما يتعلق بالجانب المالي فقد حققت الشركتان مبالغ مالية كبيرة تمثلت بالإيرادات السنوية المتزايدة والناجمة عن الزيادة في عدد المشتركين ويبين الجدول (2) تلك الإيرادات ومعدلات نموها السنوية.

على الرغم من وجود أعداد المشتركين لشركات الهاتف النقال في عام 2004 إلا انه لم تتوفر البيانات الخاصة بالإيرادات للشركتين من نفس العام. أما في عام 2005 بلغت الإيرادات المتحققة لشركة آسيا سيل مبلغاً مقداره (192 مليون دولار) وحققت شركة زين مبلغاً مقداره (122.7 مليون دولار)، واستمرت الشركات بتحقيق نمو في الإيرادات ففي عام 2009 حققت آسيا سيل مبلغاً مقداره (1,098 مليون دولار) ومعدل نمو سنوي مقداره (40%) بينما كانت الإيرادات لشركة زين هي (1,342.4 مليون دولار) وبمعدل نمو سنوي مقداره (4%) مقارنة بالعام السابق لها، وسجل عام 2013 إيرادات لشركة آسيا سيل مقدارها (1,942 مليون دولار) وبمعدل نمو سنوي (3%) وحققت شركة زين إيرادات هي (1,744.1 مليون دولار) ومعدل نمو سنوي (1%)، وأنخفضت الإيرادات في عام 2014 وعام 2015 وعام 2016 على التوالي بالرغم من الزيادة الحاصلة في عدد المشتركين وذلك بسبب ما تعرض له العراق من ركود اقتصادي عام بسبب أحداث عام 2014 والحرب على الارهاب حيث سجل عام 2016 مبلغ (1,158 مليون دولار) لشركة آسيا سيل ومعدل نمو سنوي (-17%)

جدول (2)

الإيرادات المتحققة لشركات الهاتف النقال في العراق (آسيا سيل، زين)
للفترة (2004 - 2019) (مليون دولار)

السنوات	الإيرادات المتحققة لشركة آسيا سيل (مليون دولار)	الإيرادات المتحققة لشركة زين (مليون دولار)	نسبة النمو السنوي في الإيرادات لشركة آسيا سيل	نسبة النمو السنوي في الإيرادات لشركة زين
2004	-----	-----	-----	-----
2005	192	122.7	-----	-----
2006	360	350.8	%88	%186
2007	588	561	%63	%60
2008	782	1,295.3	%33	%131
2009	1,098	1,342.4	%40	%4
2010	1,388	1,500.4	%26	%12
2011	1,631	1,617.6	%18	%8
2012	1,889	1,732.6	%16	%7
2013	1,942	1,744.1	%3	%1
2014	1,730	1,601.2	% -11	% -8
2015	1,391	1,219	%-20	% -23
2016	1,158	1,083	%-17	% -11
2017	1,233	1,102	%6	%1
2018	1,222	1,140	%1	%3
2019	1,256	1,078	%3	%-5

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة الاتصالات العراقية.

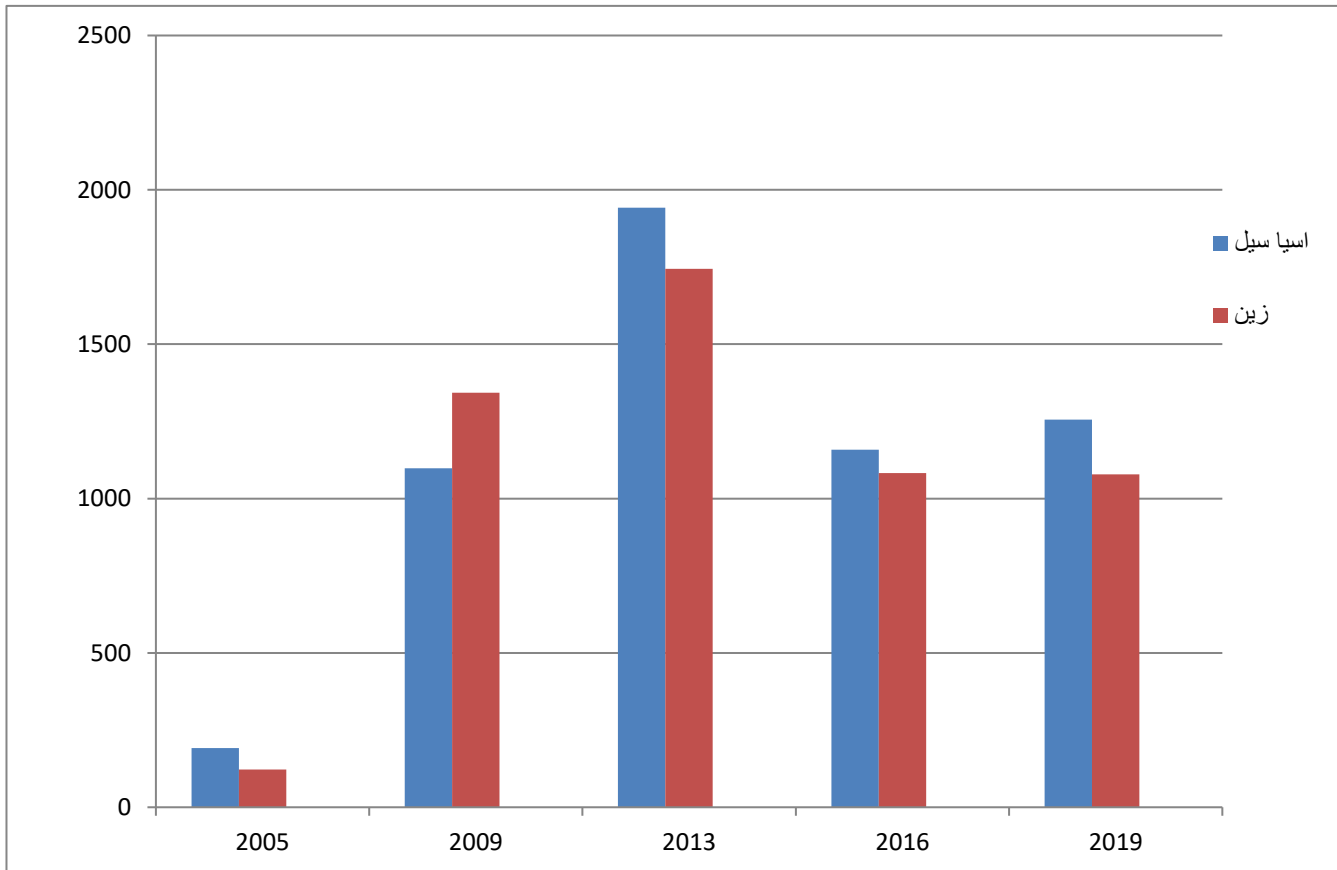
- هيئة الاعلام والاتصالات
- مجلس النواب العراقي (لجنة الاتصالات).
- شركة آسيا سيل للاتصالات.
- شركة زين للاتصالات.

ولشركة زين إيرادات هي (1,083 مليون دولار) وبمعدل نمو سنوي (11%-) وفي عام 2019 وبعد القضاء على الارهاب وعودة الحياة إلى طبيعتها عاد معدل الأيرادات الى التصاعد إذ بلغت الإيرادات لشركة آسيا سيل (1,256 مليون دولار) ومعدل نمو سنوي (3%) ولشركة زين إيرادات (1,078 مليون دولار) وبمعدل نمو سنوي (5%-)، وهو ما يبينه الشكل (4) الخاص بالإيرادات لكنتا الشركتين.

شكل (4)

الإيرادات السنوية لشركات الهاتف النقال في العراق (آسيا سيل، زين) مليون دولار

للمدة 2005 – 2019



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (2).

ثانيا/ قطاع الاتصالات ومعدلات النمو

من المعروف بديهيا في علم الاقتصاد أن معدلات النمو تقاس بالتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي وفي هذا الموضع سنبين التغيرات التي حصلت في المدة المحددة محل الدراسة (2004 - 2019) ومن الجدول (3) يمكن استخلاص ما يأتي:

ففي عام 2004 بلغ الناتج المحلي الإجمالي (53235358.7 مليون دينار) ثم ارتفع الناتج المحلي في عام 2005 وكأنت قيمته تصل إلى (73533598.6 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي (38.1%) فيما بلغت حصة قطاع الاتصالات منه (5887625.9 مليون دينار) ومعدل نمو سنوي (32.9%) وبنسبة مساهمة (8%)، اما في عام 2009 فقد أنخفض مجموع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (130643200.4 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي مقداره (16.8%-) في حين كأنت حصة قطاع الاتصالات هي (8519812.6 مليون دينار) وبنسبة نمو (0.6%-) وكأنت نسبة المساهمة هي (6.5%) وكان ذلك بسبب تداعيات الازمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي في عام 2008 وبما بات يعرف بأزمة الرهن العقاري وما سببته من ركود في معظم مجالات الاقتصاد العالمي، وفي عام 2013 كان مجموع الناتج المحلي الإجمالي (273587529.2 مليون دينار) وبمعدل نمو (7.6%) وكأنت حصة قطاع الاتصالات هي (18087977.4 مليون دينار) وبنسبة نمو (25.3%) ومساهمة قدرها (7%)، وأنخفض الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 بسبب الحرب على الارهاب ليبلغ (196924141.7 مليون دينار) ومعدل نمو (1.2%) بلغت حصة قطاع الاتصالات (22618847.1 مليون دينار) ومعدل نمو (8.7%) ونسبة مساهمة (11%) وعاد الناتج المحلي ليرتفع في عام 2019 ليبلغ (262917150.0 مليون دينار) ومعدل نمو (3.2%) وحصة قطاع الاتصالات منه (26005487.9 مليون دينار) ومعدل نمو (3.1%) ونسبة مساهمة (10%).

جدول (3)

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وحصة قطاع الاتصالات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة
(2004 - 2019) (مليون دينار)

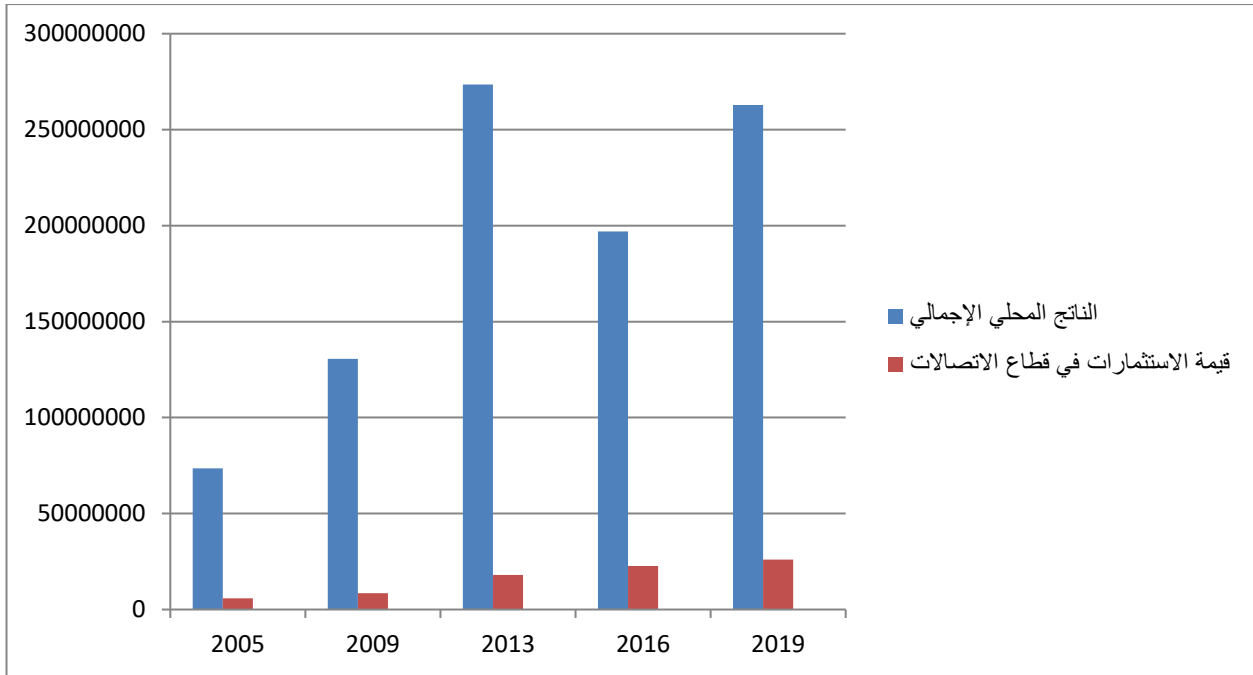
السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	ناتج قطاع الاتصالات	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في قطاع الاتصالات	نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في GDP
2004	53235358.7	4428750.4	-----	-----	8.28
2005	73533598.6	5887625.9	%38.1	%32.9	7.97
2006	95587954.8	6742912.0	%30.0	%14.5	7.02
2007	111455813.4	7333112.6	%16.6	%8.8	6.55
2008	157026061.6	8573606.0	%40.9	%16.9	5.41
2009	130643200.4	8519812.6	%-16.8	%-0.6	6.47
2010	162064565.5	9452250.0	%24.1	%10.9	5.79
2011	217327107.4	10175883.9	%34.1	%7.7	4.65
2012	254225490.7	14439898.9	%17.0	%41.9	5.60
2013	273587529.2	18087977.4	%7.6	%25.3	6.60
2014	266332655.1	19452890.3	%-2.7	%7.5	7.28
2015	194680971.8	20800702.2	%-26.9	%6.9	10.60
2016	196924141.7	22618847.1	%1.2	%8.7	11.38
2017	221665709.5	23981785.8	%12.6	%6.0	10.68
2018	254870184.6	25231406.0	%15.0	%5.2	9.78
2019	262917150.0	26005487.9	%3.2	%3.1	9.80

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة
الإحصائية السنوية (2004 - 2019)

ويوضح الشكل (5) معدلات الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار في قطاع الاتصالات للمدة (2005 - 2019)

شكل (5)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار في قطاع الاتصالات في العراق (مليون دينار) للمدة (2019 - 2005).



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (3)

ومما سبق ومن الجدول اعلاه (جول 3) يمكن ملاحظة التطور الكبير الحاصل في قطاع الاتصالات ومساهمته الفعالة في رفد الناتج المحلي الإجمالي بالإيرادات وزيادة نسبته منها وتقليل الاعتماد على قطاع النفط بل تطوير سائر القطاعات ولا سيما قطاع الاتصالات لما يملكه من خصائص منها سرعة تطوره والإيرادات العالية التي يمكن أن يحققها ، وقد بينت لجنة الاتصالات في مجلس النواب العراقي ذلك الأمر حيث نشرت بياناً اشارت فيه الى أن "العراق اليوم بحاجة إلى شركة اتصالات وطنية تتعهد بإدارتها وزارة الاتصالات، وبعيدة عن القطاع الخاص ويكون جزءاً منها مساهمة للمواطنين العراقيين، على أن توافر لها البنى التحتية والترددات اللازمة للترخيص الرابعة"، لافتة إلى أن "هياة الإعلام والاتصالات سبق أن أبلغت اللجنة بتخصيصها ترددات للترخيص الوطنية الرابعة"، وأضافت اللجنة أن

"هذه الشركة الوطنية المساهمة، بين القطاعين العام والخاص، من شأنها تحقيق إيرادات مالية ضخمة لخزينة الدولة، وتوفير الخدمات الجيدة للمجتمع".

كما ان قيمة الاستثمار في قطاع الاتصالات لكل عام من الفترة (2004 - 2019) ونسبة الاستثمار في قطاع الاتصالات من اجمالي قيمة الاستثمار لكل عام يعكسه جدول (4) فضلا عن بيان معدلات النمو في الاستثمار للسنوات محل الدراسة

ففي عام 2004 بلغت اجمالي قيمة الاستثمارات (2857807 مليون دينار) وكانت قيمة الاستثمار في قطاع الاتصالات (44155.8 مليون دينار) وبنسبة مقدارها (1.55) من اجمالي الاستثمار اما عام 2005 فقد شهد ارتفاعا ملحوظا في كل من اجمالي الاستثمار والاستثمار في قطاع الاتصالات، فكان اجمالي الاستثمار (10182362.2 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي 256.3% وقيمة الاستثمار في قطاع الاتصالات كان (830695.9 مليون دينار) وبنسبة مساهمة (8.16%) من اجمالي الاستثمار ويرجع ذلك الارتفاع الى التحسن والاستقرار النسبي الذي شهده العراق نوع ما بعد تداعيات حرب 2003، وفي حين انخفضت قيمة اجمالي الاستثمار الكلية والاستثمار في قطاع الاتصالات في عام 2007 ولعل ذلك يعود الى حالة عدم الاستقرار التي مرت على العراق من احداث ارهابية وحرب طائفية فكانت قيمة اجمالي الاستثمار (7530404 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي (-55.47%) في حين كانت قيمة الاستثمار في قطاع الاتصالات (104559 مليون دينار) ونسبة مساهمة بلغت (1.39%) من اجمالي الاستثمار، وعات القيم الاستثمارية الاجمالية وللقطاع بالارتفاع بشكل كبير في عام 2010 فكان اجمالي الاستثمار (29754640.9 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي (120.88%) وكانت قيمة الاستثمار في قطاع الاتصالات للعان نفسه (1397196.8 مليون دينار) وبنسبة مساهمة (4.7%) من اجمالي الاستثمار وذلك بسبب التحسن في الوضع الامني والحد من العمليات الارهابية بشكل كبير، واستمر هذا التحسن والارتفاع في عام 2013 بلغ اجمالي الاستثمار (55036676.1 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي (44.3%) والاستثمار في قطاع الاتصالات (4326707.6 مليون دينار) وبنسبة (7.86) من اجمالي الاستثمار، في حين انخفضت مرة اخرى ففي عام 2015 كان اجمالي الاستثمار (50650573 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي (-9.29%) وكانت قيمة الاستثمار في قطاع الاتصالات (4941800 مليون دينار) وبنسبة (9.76%) من اجمالي الاستثمار وكان ذلك لعودة الارهاب وسيطرته على بعض محافظات العراق، وتحسن الوضع في عام 2016 وبعد القضاء على الارهاب وتحرير المحافظات التي طالها الارهاب حيث سجل اجمالي الاستثمار لهذا العام (28703209.2 مليون دينار) وبنسبة معدل نمو سنوي

(-43.33%) وقيمة الاستثمار في قطاع الاتصالات (1650401.4 مليون دينار) ونسبة (5.75%) من اجمالي الاستثمار، اما عام 2009 فقد كانت قيمة اجمالي الاستثمار (45180344.31 مليون دينار) ومعدل نمو سنوي (41.43%) والاستثمار في قطاع الاتصالات (1368051 مليون دينار) ونسبة (3.03%) من اجمالي الاستثمار ويعود ذلك الى الاستقرار النسبي الذي شهده العراق والتحسين في الوضع الاقتصادي.

جدول (4)

إجمالي الاستثمار والاستثمار في قطاع الاتصالات للفترة (2004 - 2019) (مليون دينار)

السنة	اجمالي الاستثمار (مليون دينار)	معدل النمو %	الاستثمار في قطاع الاتصالات	نسبة الاستثمار في قطاع الاتصالات الى اجمالي الاستثمار %
2004	2857807		44155.8	1.55
2005	10182362.2	256.30	830695.9	8.16
2006	16911154.6	66.08	115468.3	0.68
2007	7530404	-55.47	104559	1.39
2008	23240539	208.62	250774	1.08
2009	13471242.2	-42.04	394561.7	2.93
2010	29754640.9	120.88	1397196.8	4.70
2011	28234992.6	-5.11	2642386.1	9.36
2012	38139871	35.08	6665050.2	17.48
2013	55036676.1	44.30	4326707.6	7.86
2014	55837402	1.45	7520000	13.47
2015	50650573	-9.29	4941800	9.76
2016	28703209.20	-43.33	1650401.4	5.75
2017	32330275.7	12.64	265220.8	0.82
2018	31944571.6	-1.19	1159365.1	3.63
2019	45180344.31	41.43	1368051.0	3.03

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية

(2019 - 2004)

اما فيما يخص قيمة المبالغ التي بذمة الشركتان (آسيا سيل، زين) والواجبة التسديد إلى الدولة فقد بلغ إجمالي الديون غير المسددة لصالح هيئة الاعلام والاتصالات مبلغ بحدود (322662650) مليون دينار (ثلاثمائة واثنان وعشرون مليار وستمائة وثلاثة وستون مليون دينار) ومبلغ (544047820) (الف دولار) خمسمائة واربعة واربعون مليون وثمانية واربعون الف دولار لغاية تاريخ 30 /1/ 2018، ففي وقد توزعت على النحو التالي:

ففي عام 2010 بلغت قيمة الديون التي بذمة شركة آسيا سيل مبلغ مقدراه (163380.5 مليون دينار) والتي بذمة شركة الأثير (196102.5 مليون دينار)، اما في عام 2103 فقد ارتفعت قيمة الديون بالنسبة لشركة آسيا سيل (320977 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي مقداره (21.2%) كذلك لشركة الأثر فقد بلغت (367101 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي مقدراه (21.5%) ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الإيرادات للشركتان في هذه الفترة بسبب ما شهده العراق من استقرار نسبي نوعا ما، وسجل عام 2016 انخفاضا في مبالغ الديون فقد كان ما بذمة شركة آسيا سيل (248489.2 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي (5.8) وبذمة شركة الأثير (228194 مليون دينار) ومعدل نمو سنوي (4.7-%) ولعل سبب ذلك الانخفاض يرجع إلى تراجع في إيرادات الشركتان بسبب الظروف التي مر بها البلد من تداعيات الحرب على الارهاب، وعاد عام 2019 ليسجل ارتفاعا في قيمة مبالغ الديون مرة اخرى فكان مبلغ الدين بذمة آسيا سيل (231877 مليون دينار) ومعدل نمو سنوي (8.1%) ومبلغ (288879 مليون دينار) بذمة شركة الأثير ومعدل نمو سنوي (6-%) وتعود حالة الارتفاع هذه إلى التحسن الذي شهده القطر بعد القضاء على الارهاب. وهو ما يعكسه جدول (5) والخاص بمبالغ الديون المسجلة بذمة الشركتان.

جدول (5)

الديون المترتبة بذمة شركات الهاتف النقال في العراق (آسيا سيل، الأثير) مليون دينار

السنوات	الديون التي بذمة شركة آسيا سيل	الديون التي بذمة شركة زين	معدل النمو في ديون شركة آسيا سيل	معدل النمو في ديون شركة الأثير
2010	163380.5	196102.5	-----	-----
2011	242198	112811	%32.5	%-73.8
2012	252627.5	287834.5	%4.1	%60.8
2013	320977	367101	%21.2	%21.5
2014	385151	314730	%16.6	%-16.6
2015	233974	239093	%-64.6	%-31.6
2016	248489.2	228194	%5.8	%-4.7
2017	214046	229022	%-16	%0.3
2018	212963	242755	%-0.5	%5.6
2019	231877	228879	%8.1	%-6

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات لجنة الاعلام والاتصالات في مجلس النواب العراقي.

ثالثاً: قياس أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات في النمو الاقتصادي

أولاً: اختبار الاستقرار

الخطوة الأولى يجب اختبار استقرارية متغيرات الأتمودج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة هل أن المتغيرات مستقرة ام لا ويتم ذلك عن طريق تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) الموسع حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (6).

جدول (6) اختبار الاستقرار

المتغير	درجة التكامل	الاختبار عند المستوى			الاختبار بالفروق الأولى		
		قاطع واتجاه عام	قاطع فقط	بدون قاطع واتجاه عام	قاطع واتجاه عام	قاطع فقط	بدون قاطع واتجاه عام
GDP	I(1)	-2.114973 Prob 0.4945	-1.532021 Prob 0.4907	1.007439 Prob 0.9083	-2.828887 Prob 0.2114	-2.856123** Prob 0.0758	-2.613639* Prob 0.0131
ITS	I(1)	-1.473394 Prob 0.7924	-1.691483 Prob 0.4152	-1.121519 Prob 0.2258	-3.914423* Prob 0.0412	-3.970023* Prob 0.0106	-4.130589* Prob 0.0005

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 9

** تعني معنوي عند مستوى 10%

* تعني معنوي عند مستوى 5%

ونلاحظ من الجدول أن السلاسل الزمنية الأصلية كانت غير مستقرة عند المستوى ، لذلك تمت اعادة اختبار جذر الوحدة بأخذ الفروق الأولى (First-difference) للسلسلة الأصلية وتبين أن المتغيرات استقرت عند مستوى معنوية (5%) و (10%) وعليه ستكون المتغيرات متكاملة (Cointegration) من الدرجة الأولى I(1) سواء أكان ذلك بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام ام بدون قاطع واتجاه عام

ثانياً :- اختبار التكامل المشترك

يوضح التكامل المشترك وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وتم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون ، وحصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (7) ومنه يتبين عدم وجود أي متجه معنوي سواء في اختبار Trace ام في اختبار Maximum و عليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل

مشترك عند مستوى معنوية (5%) ونرفض الفرضية البديلة وتكون العلاقة بين هذه المتغيرات قصيرة الأجل .

جدول (7) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الاحصائية Statistic Value	القيمة الحرجة Critical Value
1- اختبار Trace			
r=0	r>1	18.8187	25.8721
r≤1	r>2	4.8429	12.5179
2- اختبار Maximum			
r=0	r=1	13.9758	19.3870
r=1	r=2	4.8429	12.5179

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي 9 EViews

* تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%

ثالثاً:- تقدير نموذج الأنحدار الذاتي

قبل تقدير نموذج VAR لمتغيرات الأنموذج يجب معرفة عدد مدد الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (8) إذ يتم تحديد مدد الإبطاء المثلى:-

جدول (8) عدد مدد الإبطاء لأنموذج VAR

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	1.89e+28	70.78656	70.88096	70.78555
1	26.93532*	3.46e+27*	69.07528*	69.35850*	69.07226*

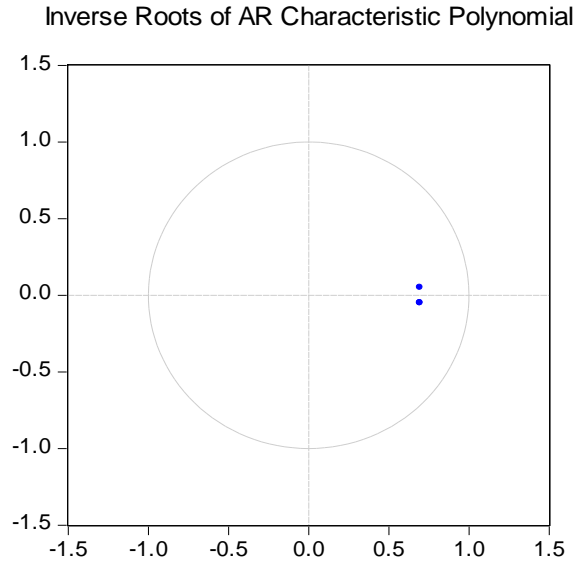
* تشير إلى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية مستوى (5%)

LR: اختبار LR ، FPE: الخطأ التنبؤي النهائي ، AIC: معيار أكايك ، SC: معيار سكارز ، HQ: معيار هانان - كوين

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي 9 EViews

نلاحظ من الجدول (8) أن عدد مدد الإبطاء هو مدة واحدة بالاعتماد على المعايير المذكورة AIC و SC والتي تحمل اقل قيمة عند مدة الإبطاء الأولى. ولمعرفة فيما إذا كان الأنموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار وذلك بالاستعانة بالشكل البياني (6):-

شكل (6)



نلاحظ من الشكل أن المعاملات أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة ما يعني أن الأنموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي أو عدم ثبات التباين.

وبعد اكمال الاختبار نقوم بتقدير نموذج الأنحدار وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الآتية:-

جدول (9) نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates

Date: 02/19/21 Time: 11:02

Sample (adjusted): 2005 2019

Included observations: 15 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	GDP	ITS
GDP(-1)	0.996438 (0.14350) [6.94405]	0.013695 (0.00916) [1.49551]
ITS(-1)	-6.891672 (4.13119) [-1.66820]	0.390255 (0.26365) [1.48020]
C	29455118 (2.2E+07) [1.36308]	-1029968. (1379088) [-0.74685]
R-squared	0.848313	0.545057
Adj. R-squared	0.823031	0.469233
Sum sq. resids	9.45E+15	3.85E+13
S.E. equation	28059510	1790734.
F-statistic	33.55504	7.188471
Log likelihood	-276.8581	-235.5825
Akaike AIC	37.31441	31.81101
Schwarz SC	37.45602	31.95262
Mean dependent	1.92E+08	2242149.
S.D. dependent	66700942	2457985.

الجدول (9) يبين أن هناك أنموذجين للأنحدار الذاتي فالأنموذج الأول يبين أن هناك علاقة طردية بين GDP للسنة سابقة و GDP للسنة الحالية أي أن تغير GDP للسنة السابقة بمقدار وحدة واحد سيؤدي إلى زيادة GDP للسنة الحالية بمقدار 0.99 وكذلك فإن الأثر موجب وهذا مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية , أما متغير ITS للسنة سابقة فإنه أيضا يرتبط بعلاقة عكسية مع GDP للسنة الحالية إذ أن زيادة ITS للسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض GDP للسنة الحالية بمقدار 6.89 وحدة وذلك لأن طبيعة الاستثمار في قطاع الاتصالات هو استثمار أجنبي وعليه فإن عوائد هذا الاستثمار سوف ينتقل بعض منها إلى خارج البلد دون الافادة منها محليا وكذلك عدم وجود توجه للدولة إلى الاستثمار في هذا القطاع المربح.

كأنت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج (R^2) 84% أي أن هذا المتغير يفسر 84% من التغيرات التي تحدث في GDP والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى غير داخلية في الأنموذج ، وكأنت قيمة (\hat{R}^2) 82% وكأنت قيمة F المحتسبة 33.55 والأنموذج معنوي لأن F المحتسبة اكبر من الجدولية.

اما الأنموذج الثاني فيبين أن هناك علاقة طردية بين GDP لسنة سابقة و ITS للسنة الحالية أي أن تغير GDP للسنة السابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة ITS للسنة الحالية بمقدار 0.0136 وهذا مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية , أما متغير ITS لسنة سابقة فإنه أيضا يرتبط بعلاقة طردية مع ITS للسنة الحالية إذ أن زيادة ITS لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة ITS للسنة الحالية بمقدار 0.39 وهذا أيضا مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية.

كأنت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج (R^2) 54% أي أن هنا المتغير يفسر 54% من التغيرات التي تحدث في ITS والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى غير داخلية في الأنموذج ، وكأنت قيمة (\hat{R}^2) 46% وكأنت قيمة F المحتسبة 7.188 والأنموذج معنوي لأن F المحتسبة اكبر من الجدولية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1) يعد العراق من الاسواق المهمة بالنسبة لقطاع الاتصالات، لما شهده من أنتشار واسع للهاتف النقال خلال المدة (2004 - 2019) حيث شكل نمواً في عدد المشتركين من الصفر إلى 30 مليون مشترك تقريبا وبما يعادل 75% من مجموع سكان العراق لكل من شركتي زين وآسيا سيل مما يدل على الأهمية النسبية لهذا القطاع بشكل عام وهو واضح عن طريق الزيادة الحاصلة في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير الإيرادات العامة للدولة.
- 2) يشهد قطاع الاتصالات في العراق بسمة أساسية لكونه عالي التركيز حيث تهيمن شركات محدودة على سوق الهاتف النقال وهما شركتأْن رئيستأْن (آسيا سيل، زين العراق) مما جعلها سوق احتكار قلة وعدم فتح المجال امام باقي الشركات للتنافس في تقديم افضل الخدمات إلى المواطن وجعلها سوق منافسة.
- 3) تشير النتائج العملية للبحث أن العلاقة فيما بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار في قطاع الاتصالات كانت علاقة عكسية وذات تأثير قليل كون الاستثمار في قطاع الاتصالات في العراق هو استثمار أجنبي مباشر ومن ثم فإن معظم عوائد الاستثمار في هذا القطاع المهم سوف تنتقل إلى الخارج وعدم افادة البلد منها.
- 4) أن التزايد الحاصل في عدد المشتركين للهاتف النقال في العراق بشكل كبير وارتفاع حجم الإيرادات والأرباح ومعدل الأيراد لكل مشترك من هذه الشركات ما زال مرتفعاً، علماً أن اغلب حصص هذه الشركات تعود ملكيتها ومساهمتها إلى شركات غير عراقية ومن ثم فإن معظم الأرباح المتحققة تذهب خارج البلاد ولا تعود بالنفع الاقتصادي على العراق.
- 5) عدم وجود أثر يذكر لشركات الهاتف الوطنية والضعف الواضح في تردي خدماتها أن لم تكن معدومة امام ما تقدمه شركات الهاتف النقال التي تعد استثماراً أجنبياً مباشراً، مما يعكس الخلل الكبير في القطاع الحكومي للاتصالات وترك العمل فقط للقطاع الخاص مع ضعف في الاداء الرقابي له.

ثانياً: التوصيات

- 1) تعزيز قطاع الاتصالات في العراق وتطويره سواء بتطوير القطاع الحكومي أو فتح باب الاستثمارات للقطاع الخاص لما يملكه الاستثمار في سوق الاتصالات من سمات اقتصادية مهمة تتمثل بالإيرادات العالية وسرعة أنتشاره وتطوره.
- 2) إيجاد حالة المنافسة في سوق الاتصالات من خلال السماح لشركات جديدة للدخول في هذا السوق ومنح تراخيص جديدة لشركات اخرى محلية كانت ام أجنبية مع الزام الشركات العاملة الجديدة والقديمة منها على تحسين جودة خدماتها وتخفيض كلف الخدمات.
- 3) تشكيل لجان متخصصة تمتاز بالنزاهة والشفافية والكفاءة لمراجعة جولات التراخيص للهاتف النقال ومراجعة بنود تلك التراخيص التي منحت حق العمل للشركات في العراق وعدم تجديد الترخيص للشركة التي لم تلتزم بما تم الاتفاق عليه مسبقاً أو التي تتلكأ في تسديد ما بذمتها من ديون إلى الحكومة العراقية.
- 4) تأسيس شركة وطنية لشبكة الهاتف النقال بعيداً عن القطاع الخاص تلبية احتياجات المواطن بشكل حقيقي وتشجيعها في الدخول كمنافس لشركات القطاع الخاص على أن يتم تقديم الدعم اللازم لها من حيث تطوير شبكتها وحث الشارع العراقي على دعمها باعتبارها تحمل شعار الوطنية فضلاً عن رفق موازنة الدولة بالإيرادات الضرورية فهي في أمس الحاجة إلى تعظيم الموارد.
- 5) اعادة تشغيل خدمات الهاتف الارضي وتطوير بناء التحتية بغية توفيرها واطاحة استخدامها لعموم المواطنين لغرض التقليل من الاعتماد على الهاتف النقال بالإضافة إلى اعتبارها منافساً وبديلاً عنه بما تقدمه من خدمات تمتاز بالجودة والكفاءة وأنخفاض الأسعار وخصوصاً لذوي الدخل المحدود.
- 6) الزام شركات الهاتف النقال العاملة في العراق بالإفصاح الصريح عن الإيرادات والارباح المتحققة لكل عام على شكل بيان تفصيلي يبين الحسابات الختامية لكل سنة وبيان ما بذمتها من ديون ومدى استجابتها لتسديد الضرائب المفروضة عليها.

المصادر

اولا: القران الكريم

ثانيا: الكتب والمؤلفات العربية:

- 1) آل شبيب، دريد كامل، تحليل الاستثمارات - الاسواق المالية، المحافظ - الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 2) ابادي، الفيرروز، القاموس المحيط، بيت الافكار الدولية، لبنان، 2004.
- 3) ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1985.
- 4) ابن منظور، لسان العرب، مطبعة دار المعارف، القاهرة، 1999.
- 5) ابو سنيينة، محمد عبد الجليل، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002.
- 6) ابو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الادارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية، مصر، 1993.
- 7) أحمد، دريد محمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016.
- 8) الافندي، محمد أحمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2009.
- 9) باحنشل، اسامة بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999.
- 10) بالدوين، ميير، التنمية الاقتصادية، ترجمة جرانت اسكندر، المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة،
- 11) بشير، محمد، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، من دون سنة نشر.
- 12) تودار، ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسني ومحمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
- 13) تودارو، حسني و عبد الرزاق، ميشيل ب تودارو، ترجمة : حسن محمود ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.

- 14) حبيب والبنى، كميل وحازم، من النمو التنموية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000.
- 15) حسين، العساف، محمود، أحمد عارف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.
- 16) حسين، عبد الجبار، مجيد علي – عفاف، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
- 17) خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الاردن، 2006.
- 18) خليفة، ناجي حسين، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للتوزيع والنشر، مصر، 2001.
- 19) داود، حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
- 20) رمضان، زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة 2005.
- 21) الرهوان، محمد حافظ، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم، دار ابو المجد للطباعة، القاهرة، 2006.
- 22) ساكر، محمد العربي، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 23) سامويلسون، بول أ، طبعة 15، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 24) سيمون، ب. رنييه وا.، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989.
- 25) صقر، عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
- 26) عبد الغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين أنموذجا، دار بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- 27) عبد المطالب، عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2000.
- 28) عبيد، سعيد توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.
- 29) عريقات، حربي محمد موسى، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار البداية، الاردن، 2014.

- (30) العلاق، بشير عباس، المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الادارية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1996.
- (31) عمر، حسين، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 2000.
- (32) العيسى، نزار سعد الدين، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- (33) القرشي، مدحت، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الاردن، 2007.
- (34) الكواز ، سعد محمود، ، العبادي، عمر غازي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007.
- (35) مصطفى وأحمد، محمد مدحت وسهير عبد الظاهر، النمادج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999.
- (36) المنجد الابجدي، ط5، دار المشرق، بيروت، 1986.
- (37) النجفي سالم توفيق، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
- (38) هندي، منير ابراهيم، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999.
- (39) وفاء، عبد الباسط، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي "نظريات النمو الذاتي – دراسة تحليلية نقدية"، دار النهضة العربية، جامعة حلوان، 2000.
- (40) يونس، محمود واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2000.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

- (1) أحمد، ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989 - 2012)، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر -3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
- (2) ادلبي، منى محمود، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006.

- (3) أودينه، زكريا، النمو الاقتصادي في ظل تكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
- (4) بعداش، عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.
- (5) جباري، شوقي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2015.
- (6) الخفاجي، راجي محيل هليل، تحليل السياسات السعرية لشركات الهاتف النقال في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2016.
- (7) سعدي، هند، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980 - 2014)، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لبياء، 2017.
- (8) عبد الباسط، ولد عمري، اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 - 2013)، جامعة محمد بوقرة بو مرداس، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2016.
- (9) عبيد، جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة وادارة الاعمال جامعة حلوان، مصر، 2002.
- (10) عرقوب، نبيلة، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي – دراسة نظرية وقياسية (1970 - 2008)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.
- (11) عقبة، بأي عمارة، بوضياف، أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي دراسة لدول شمال افريقيا 2009 – 2017، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة بوضياف، الجزائر، 20018.

- (12) عيسى، بن لخضر، سياسات تمويل الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988 - 2015)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجبيلي ليايس، 2019.
- (13) محمد، رائدة شحدة، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995 - 2007)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، 2010.
- (14) وداعة الله، تسنيم عز الدين، محددات الاستثمار في السودان، (1190 - 2015م) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2017.

رابعاً: المقالات والمجلات العلمية:

- (1) بونقاب، مختار، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، 2018.
- (2) حسين، أبناس فهمي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2018.
- (3) حميد، عمار محمود، بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في ضوء اتفاق TRIMs وعضوية منظمة التجارة الدولية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، مجلد 9، العدد 4، 2017.
- (4) الخفاجي، راجي محيل هليل، قطاع الاتصالات في العراق بعد عام 2003 والإصلاحات المطلوبة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد ج1، 2018.
- (5) الدليمي – السبعأوي، فواز جار الله نايف – عبد الله خضر عبطان، دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 1985 – 2010، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 109، مجلد 34، 2012.

6) راتب واخرون، أجلال، ادارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي،
المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد الثامن، العدد
1، 2000.

7) عبد الله ورشيد، عبد الصمد سعدون وقحطآن عبد الحميد ، دور الاستثمار الأجنبي
المباشر في عملية التنمية الاقتصادية – العراق أنموذجا، مجلة قضايا سياسية، كلية
العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد34، 2003.

8) عبد ربه، نشوى محمد، قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، مجلة
الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 8، 2019.

9) لاسكوا، مجتمع المعلومات في الجمهورية العراقية، مجموعة مدار للأبحاث، الإمارات
العربية المتحدة، 2003.

10) محمد، بأن ذنون، ملاحظات تقارير الرقابة المالية الاتحادي بشأن عقود تراخيص
الهاتف النقال، مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث، 2020.

11) نجار، أحمد منير، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية –
الواقع والتحديات، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد4، المجلة 24، 2014.

خامسا: المنشرات والتقارير:

1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية (2004 –
2019).

2) هيئة الاعلام والاتصالات، المنشرات الدورية (2008 – 2019).

3) وزارة الاتصالات العراقية، التقرير السنوي للفترة (2004 – 2019).

4) مجلس النواب العراقي، لجنة الاتصالات، التقارير الدورية (2010 – 2019).

5) شركة آسياسيل للاتصالات، التقرير السنوي (2004 – 2019).

6) شركة زين للاتصالات، التقرير السنوي (2004 – 2019).

سادسا: المواقع الالكترونية:

1) خشيب، جلال، النمو الاقتصادي، الألوكة موقع الالكتروني، www.alukah.net.

<http://www.itu.int/ITu-D/ict/papers/2002/scm/TR.pdf> (2

سابعا: الكتب والمؤلفات الأجنبية:

A.Smith: recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, (1
.Gallimard, Paris, 1976, p: 141

Endogène, Edition Dunod, Paris, 2000 Philippe Aghion, Peter Howitt , (2
Théorie De La Croissance

Abstract

Investment in general and foreign direct investment is one of the important economic activities that contribute effectively to pushing forward economic growth after this issue has become a major goal that most countries seek to achieve in order to increase national income and then increase the average per capita income, and the telecommunications sector. It is considered one of the sectors with high added value and it achieves a great return for the state by imposing fees and taxes and because of its rapid expansion and due to the importance of this sector and the great financial returns it achieves, investment companies have competed to work in it, and therefore this research focused on measuring the impact of investment in the telecommunications sector on economic growth in Iraq for the period (2004-2019).

The research included an exposure to the concept of investment and the factors affecting it, its types and the most important theories explaining it. The research also dealt with a statement of the concept of economic growth, its determinants, types and its most important theories, and then the relationship of investment with economic growth, and then measuring and analyzing the relationship between investment in the telecommunications sector and economic growth through analyzing the reality of communications in Iraq and then moving to a practical analysis by testing the stability of the model variables for the time series and then testing the joint integration and then estimating the self-regression model.

The research showed that there is a positive relationship between the gross domestic product (GDP) of the previous year and the gross domestic product of the current year, meaning that changing the GDP of the previous year by one unit will lead to an increase in the GDP for the current year by 0.99, as well as the effect is positive and this corresponds to the content of economic theory. As for the investment variable in the telecommunications sector (ITS) for a previous year, it is also related to an inverse relationship with the GDP for the current year as increasing the ITS for the previous year by one unit will lead to a decrease in the GDP for the current year by 6.79 units because the nature of the investment in the telecommunications sector is foreign investment. The returns from this investment will be transferred from it outside the country without benefiting from it locally, as well as the absence of a trend for the state to invest in this profitable sector.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Department of Economics



**The Impact of Investment in The
Telecommunications Sector on Economic Growth
Iraq is a case study.**

BY THE STUDENT

WAMEEDH KAREEM ABDUL RAHEEM

**To the Board of the College of Administration and Economics at the
University of Karbala as a part of the requirements for obtaining a
higher diploma in investment economics and economic feasibility
studies**

Supervisor

Ass. Prof. Dr. KHUDAIR ABBASS